الحدث

لا يكاد الفلسطينيون يستفيقون من مجزرة ترتكبها القوات الإسرائيلية حتى تقع أخرى، إذ ارتكب الاحتلال 3 مجازر في غضون 3 أيام، مركزاً على المهجرين في رفح، حيث تقدمت دبابات الاحتلال إلى وسط المدينة، فيما سلمت إسرائيل الوسطاء، قطر ومصر وأميركا، أمس الأول، مقترحاً رسمياً، مكتوباً ومحدّثاً، لصفقة مع «حماس»، يتضمن بحسب التسريبات استعداداً لإبداء مرونة بشأن عدد المحتجزين الإسرائيليين الذين سيُطلَق سراحهم، ومناقشة «إرساء هدوء متواصل» في القطاع

غزة
3 مجازر في 3 أيام
مقترح اتفاق إسرائيلي يتضمن «هدوءاً مستداماً»

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

رفعت قوات الاحتلال الإسرائيلي من مستوى عدوانها على قطاع غزة، مرتكبة 3 مجازر في غضون 3 أيام بحق المهجرين في رفح جنوبيّ القطاع، في مناطق كانت قد زُعمت أنها «آمنة»، في الوقت الذي تواصل فيه دباباتها التقدم على الأرض، حيث وصلت إلى منتصف مدينة رفح، متحدية من جديد أمر محكمة العدل الدولية التي طلبت من إسرائيل أخيراً «وقفاً فورياً» لعمليتها في رفح و«لأي أعمال أخرى في محافظة رفح من شأنها أن تفرض على السكان الفلسطينيين في غزة ظروفاً معيشية يمكن أن تؤدي إلى تدميرهم جسدياً». ومن شأن المجازر المتلاحقة وعمليات التهجير الجديدة التي رفعت عدد الفارين من رفح منذ بداية مايو/ أيار الحالي إلى نحو مليون شخص، بحسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أن تزيد من تعقيد المفاوضات للتوصل إلى وقف للعدوان وتبادل الأسرى رغم التسريبات الإسرائيلية منذ بداية الحالي إلى نحو مليون شخص، بحسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أن تزيد من تعقيد المفاوضات للتوصل إلى وقف للعدوان وتبادل الأسرى رغم التسريبات الإسرائيلية أمس عن تقديم مقترح محدّث لمصر وقطر وحديث قناة القاهرة الإخبارية المصرية عن أن «وفداً أمنياً مصرياً يكثف من جهوده لوقف إطلاق النار في غزة واتفاق لتبادل الرهائن والسجناء بالتنسيق مع قطر وأميركا». وقال مسؤولون طبيون فلسطينيون، أمس الثلاثاء، إن 21 شخصاً استشهدوا، 12 منهم على الأقل نساء، وأصيب عشرات في استهداف قوات الاحتلال منطقة خيام يقيم فيها مهجرون غربيّ رفح أمس الثلاثاء. وأوضح المسعفون والسكان أن القصف الجديد استهدف خيام عائلات مهجرة في منطقة المواصي بغرب رفح، التي كان الاحتلال قد أعلن مراراً أنها «آمنة». وسبق ذلك ارتكاب الاحتلال مساء أمس الأول مجزرة في منطقة تل السلطان، التي كانت هدفاً لمجزرة مروعة ارتكبت مساء الأحد الماضي، وأدت إلى استشهاد 45 شخصاً، وإصابة نحو 250. وقال الدفاع المدني الفلسطيني والهلال الأحمر الفلسطيني، أمس الثلاثاء، إن غارات جديدة على منطقة تل السلطان غربيّ رفح أدت الاثنين إلى استشهاد 16 فلسطينياً. وقال سكان إن منطقة تل السلطان لا تزال تتعرض لقصف عنيف. وأفاد شهود عيان لوكالة فرانس برس عن قصف مدفعي وغارات جوية على وسط وغرب مدينة رفح. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس الثلاثاء، خروج جميع مستشفيات رفح عن الخدمة، باستثناء مستشفى تل السلطان المختص بالولادة. وأشارت الوزارة في بيان إلى «توسيع توغل الجيش الإسرائيلي الهمجي، واستهدافه المتعمّد للعديد من مستشفيات رفح ومراكز الرعاية الأولية بالمحافظة، التي لحقت بها أضرار بالغة، واستشهاد عدد من الطواقم الصحية العاملة فيها، وصعوبة وصول المواطنين إليها». وأكدت أن ذلك «أدى بداية إلى خروج مستشفى أبو يوسف النجار، وعيادة أبو الوليد المركزية، ومستشفى رفح الميداني2، ومستشفى الكويت التخصصي عن الخدمة». ومساء أمس الأول الاثنين، أعلن مدير مستشفى الكويت التخصصي في رفح صهيب الهمص، في بيان، خروج المستشفى عن الخدمة جراء استهداف قوات الاحتلال طواقمه الطبية بشكل متكرر، ما أدى إلى استشهاد عدد منهم وإصابة آخرين.

وكالعادة، حاول جيش الاحتلال تبرئة نفسه من مجزرة رفح مساء الأحد الماضي، معلناً، في بيان، أن التحقيق الأولي في الغارة التي أدت إلى نشوب حرائق راح ضحيتها العشرات في مدينة رفح جنوبيّ قطاع غزة، خلص إلى أن الحرائق نجمت عن انفجار ثانوي. وزعم المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري، في مؤتمر صحافي أمس الثلاثاء، أن «الجيش أطلق قذيفتين زنة 17 كيلوغراماً استهدفتا اثنين من كبار نشطاء حماس»، معتبراً أن حل بشأن فتح معبر رفح من جديد. بدورها، أوضحت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، أنّ ثمة «حواراً هادئاً» يجري بين مسؤولين إسرائيليين ومصريين كبار، يقوم المسؤولون الإسرائيليون من خلاله بتمرير المعلومات الموجودة بين يدي الجيش الإسرائيلي حول الواقعة إلى الجانب المصري.

وأثارت الحادثة التي تعد الأولى من نوعها، تساؤلات حول الطريقة التي ستتعامل بها الحكومة المصرية، لمعالجة الموقف، لا سيما مع تصاعد الغضب الشعبي الداخلي ضد ما اعتبر عدواناً إسرائيلياً على السيادة المصرية، حيث إن معبر رفح طبقاً للقانون يخضع للإشراف المصري، وليس للجانب الإسرائيلي الحق في التواجد العسكري في المنطقة الحدودية من الجانب الفلسطيني أصلاً. ضابط الاتصال السابق لحلف شمال الأطلسي (ناتو) في البلقان أيمن سلامة، قال في حديث لـ«العربي الجديد»: «لا أعتقد أنه سيكون هناك رد متسرع من مصر». وبرأيه ستنتظر القاهرة «نتائج التحقيق العسكري المصري فضلاً عن التحقيق المشترك مع إسرائيل الذي أعلن عنه فور الحادث»، لافتاً إلى أنه «من المهم النظر إلى أن هذه المنطقة، سواء محور فيلادلفيا داخل غزة أو حتى معبر رفح في الأراضي المصرية، تحتوي على العديد من أجهزة المراقبة والرادار والاستطلاع الحديثة، فضلاً عن كاميرات المراقبة، حيث يمكن لهذه الأجهزة والمساعدات الفنية أن تكشف عما حدث بالفعل».

من جهته، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير رخا أحمد حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «مصر تدرك الموقف التعس الذي أوقعت الإسرائيليين، ولكن كما أوضحنا، يجب على إسرائيل أن تتخذ كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين». واعتبر وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، على منصة إكس، أن التحقيق الذي يجريه الجيش الإسرائيلي بشأن الضربات الجوية على رفح يجب أن يكون «سريعاً ووافياً وشفافاً»، داعياً مجدداً إلى وقف القتال. وقال شهود عيان لوكالة رويترز، أمس الثلاثاء، إن دبابات إسرائيلية وصلت إلى وسط مدينة رفح لأول مرة بعد ثلاثة أسابيع من بدء عملية الغزو. وذكر الشهود أنهم رأوا الدبابات قرب مسجد العودة وسط رفح. وقال سكان إن الدبابات الإسرائيلية تقدمت باتجاه الأحياء الغربية واتخذت مواقع على قمة تل زعرب في غرب رفح، في واحدة من أسوأ ليالي القصف. وأفاد شهود بوقوع معارك بين قوات الاحتلال ومقاومين في منطقة زعرب. وتشارك أربعة ألوية في جيش الاحتلال الإسرائيلي في المعارك الجارية في رفح جنوبي قطاع غزة، أحدها انضم إلى القتال هناك، مساء أمس الأول، وهو لواء بيسلاح. وأفادت هيئة البث الإسرائيلية «كان» عبر موقعها الإلكتروني، أمس الثلاثاء، بأن الألوية المشاركة في القتال بدأت توسّع عملياتها العسكرية في رفح في الأيام الأخيرة، وصولاً إلى مناطق جديدة، لجهة الشمال الشرقي، ونحو وسط رفح. ويدور الحديث عن اللواء 401 التابع لقوات المدرعات، ولواء ناحال، واللواء 12، بالإضافة إلى لواء بيسلاح المنضم حديثاً. وبموازاة العملية البرية في رفح، تقوم قوات في جيش الاحتلال الإسرائيلي بعمليات عسكرية قرب محور فيلادلفيا، على الحدود مع مصر، بادّعاء تدمير الأنفاق الموجودة هناك. وأعلن جيش الاحتلال، في بيان أمس الثلاثاء، انضمام لواء مشاة آخر (بيسلاح)، للفرقة 162 التي تواصل عملياتها في منطقة رفح، وأن «القوات عملت الليلة الماضية (مساء الاثنين)، عند محور فيلادلفيا في مواجهة بنى وأهداف، وذلك استناداً إلى معلومات استخبارية وبشكل دقيق».

وفي شمال القطاع، أفادت مصادر طبية لوكالة الأناضول، باستشهاد 6 فلسطينيين وإصابة آخرين بينهم طبيب، في إطلاق الجيش الإسرائيلي النار بمحيط مستشفى كمال عدوان. وأضافت المصادر أن عدداً من الفلسطينيين استشهدوا وأصيب آخرون، جراء استهداف عدة منازل في منطقة الفالوجا بمخيم جباليا، وقصف طائرات مسيرة إسرائيلية مجموعة من المدنيين في أثناء محاولتهم العودة إلى الفالوجا. كذلك استشهدت سيدة جراء استهداف منزل لعائلة البسيوني غربيّ بيت حانون، فيما أصيب آخرون في سلسلة غارات عنيفة على بيت حانون وجباليا وبيت لاهيا. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الثلاثاء، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 36096. وقالت الوزارة: «وصل إلى المستشفيات 46 شهيداً و110 إصابات» خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة حتى صباح أمس الثلاثاء، مشيرة إلى أن إجمالي عدد المصابين بلغ 81136. وأعلن جيش الاحتلال، في بيان، إصابة 13 جندياً من عناصره، بينهم 9 في قطاع غزة، خلال الساعات الـ24 الماضية. وفي إطار المفاوضات للتوصل إلى هدنة في قطاع غزة، نقلت قناة القاهرة الإخبارية عن مسؤولين كبار قولهم إن «وفداً أمنياً مصرياً يكثف جهوده لوقف إطلاق النار في غزة واتفاق لتبادل الرهائن والسجناء بالتنسيق مع قطر وأميركا». من جهته، ذكر موقع والاه العبري، أمس الثلاثاء، أن إسرائيل سلّمت الوسطاء (قطر ومصر وأميركا) أمس الأول، مقترحاً رسمياً، مكتوباً ومحدّثاً، لصفقة مع حركة حماس. وأضاف الموقع أن المقترح مكتوب ومفصّل ويستعرض بتوسّع المبادئ العامة التي سلّمها رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، ديفيد برنيع، لرئيس الوزراء القطري، وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال اللقاء الذي عُقد في باريس يوم الجمعة الماضي. ويشمل المقترح الإسرائيلي المحدّث استعداداً لإبداء مرونة بشأن عدد المحتجزين الموجودين على قيد الحياة الذين سيُطلَق سراحهم في المرحلة الأولى «الإنسانية» من الصفقة، وكذلك استعداداً لمناقشة طلب حماس «هدوءاً متواصلاً» في قطاع غزة، وهو ما أكده مصدر لموقع أكسيوس. ومن المتوقع، بحسب موقع والاه، أن يسلّم رئيس الوزراء القطري المقترح الإسرائيلي لممثلي حركة حماس في الدوحة. من جهتها، أفادت هيئة البث الإسرائيلي «كان» بأنّ إسرائيل سلمت مقترحها للوسطاء، وأن مسؤولين أجانب لم تسمهم، يعتقدون أن توسيع العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح سيجعل المفاوضات أكثر صعوبة. وكانت قناة كان 11، التابعة لهيئة البث الإسرائيلي قد ذكرت، الأحد الماضي، أن إسرائيل قدّمت إلى الوسطاء مقترحين مختلفين لتحريك مفاوضات غزة. وبحسب القناة العبرية، لا يختلف المقترحان بعضهما عن بعض كثيراً، ويطرح كل واحد منهما الحدود الإسرائيلية للصفقة. ونقلت القناة عن مصادر مطّلعة على المفاوضات لم تسمّها قولها إنه مثلما حدث في جولات المفاوضات السابقة، تدرس إسرائيل الآن أيضاً تطبيق وقف مؤقت لإطلاق النار. في المقابل، تتمسك حركة حماس بوقف مستدام لإطلاق النار. وتزيد من صعوبة مفاوضات غزة وحتى انطلاقها، المجازر الإسرائيلية المستمرّة في رفح وسائر قطاع غزّة، فضلاً عن الخلافات الإسرائيلية الداخلية. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، عن مسؤولين مطّلعين على مفاوضات غزّة، لم تسمّهم، قولهم إن العملية العسكرية في رفح تثير شكوكاً حول إمكانية استئناف المفاوضات، خصوصاً بعد مطالبة «حماس» بوقف العملية مقابل استئنافها. وذكر مسؤول في فريق المفاوضات الإسرائيلي، لم تسمّه الصحيفة، أن نقطة الخلاف الأساسية أمام «حماس» لا تزال وقف الحرب. ورفض رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو هذا الطلب، الأمر الذي أثار تساؤلات عن احتمالات التوصّل إلى صفقة. وقال المسؤول الإسرائيلي إن هناك محادثات مع الوسيطين، مصر وقطر، وهما اللذان سينقلان الرد الإسرائيلي إلى حركة حماس. وبحسب المسؤول الإسرائيلي، إن «كان وقف المناورة في رفح شرطاً لاستمرار المفاوضات للتوصل إلى صفقة لإطلاق سراح المخطوفين الإسرائيليين، فإن هذا قد يعرقل كل شيء، لأنه بالنسبة إلى حماس طالما لم نخرج من رفح فإن المفاوضات لن تستأنف». وأفادت قناة كان 11 العبرية بوجود مخاوف إسرائيلية بتسبب الهجوم على رفح بعراقيل أمام تجدّد مفاوضات غزة، ونقلت عن دبلوماسي أجنبي لم تسمّه قوله إن «المخاوف التي حذّرنا منها بشأن عملية عسكرية في رفح تتحقق، وتعرّض كل شيء للخطر». ونقلت القناة عن مسؤول آخر لم تسمّه قوله إنه «طالما لم توقف إسرائيل العملية العسكرية في رفح، لن يتم التوصّل إلى اتفاق».

وسط خيام محترقة في رفح أمس (حاتم خالد/رويترز)

استشهد 21 شخصاً في استهداف الخيام بالمواصي

«والاه» و«أكسيوس»: إسرائيل مستعدة لمناقشة هدوء متواصل

حظر نقل أسلحة لإسرائيل

قررت حكومة أقليم والونيا في بلجيكا، أمس الثلاثاء، حظر نقل الأسلحة إلى إسرائيل، وقف ما قالته آنيس مانغوس، المتحدثة باسم رئيس وزراء الإقليم إليو دي روبو. وأوضحت مانغوس أن القرار جاء «نظراً للوضع في غزة وقرارات محكمة العدل الدولية»، موضحة أن «هذا يعني أنه من المحظور نقل المعدات العسكرية المدرجة في قائمة المعدات العسكرية المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل عبر مطاري لييغ أو شارليروا».

للحديث تتمة...

معركة الريع الانتخابي في الجزائر

عثمان لحياني

في الغالب، ليست الانتخابات الرئاسية في الجزائر منذ العام 1995، معركة أفكار وبرامج وخيارات. البيئة السياسية والقواعد التي تحكم صناعة الرئيس كمركز دستوري لا تزال بعيدة عن ذلك، تسمح فقط بهامش مشاركة تفتضيه العملية الانتخابية لمرشحين أكثر منه منافسة لمرشح السلطة. ولذلك تشتد في هذه الانتخابات معركة أخرى، هي بحد ذاتها انتخابات داخل الانتخابات، تتعلق بالمنافسة الحادّة على الريع الانتخابي والزبائنية والتملّق السياسي للرئيس والسلطة. طرفا هذه المنافسة الريعية بالأساس، الجمعيات، خصوصاً المستفيدة من الريع والرعاية السلطوية، وأحزاب السلطة. سيستمع الجزائريون حتى السابع من سبتمبر/ أيلول المقبل إلى خطاب المناشدة وصخب والولاء للرئيس والسلطة، أكثر بكثير مما سيسمعون أفكاراً وبرامج لمعالجة مشكلات البلاد.

ويتداخل في خضم هذا الصخب الانتخابي الحابل بالنابل، ويستعيد الخطاب الانتخابي والسياسي الأدبيات البائدة، من قبيل «رجل الإجماع» و«لجنة مساندة»، و«مرشّح التوافق»، والتي كان الجزائريون يعتقدون أنها محيت من القاموس السياسي بعد الحراك الشعبي عام 2019. ولعل هذا ما يفسّر إعلان أحزاب السلطة في الجزائر مبكّراً رغبتها في سحب المجتمع المدني من المشهد السياسي والانتخابي، لئلا يبقى مجال إسناد للرئيس عبد المجيد تبون، عند إعلانه الترشح لولاية رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، متاحاً لأحزاب «الأغلبية الرئاسية» كما سمّت نفسها.

ثمّة تفسير سياسي يذهب إلى أن هذه الأحزاب تضغط بذلك أكثر على تبون ليكون مرشّح ائتلاف حزبي كانت شكلته قبل أسبوع تحت مسمّى «الأغلبية الرئاسية من أجل الجزائر»، وليس مرشّحاً باسم المجتمع المدني، مثلما دأب أن يقدّم ويعلن عن نفسه منذ انتخابات العام 2019. مع أن أحزاب الائتلاف الأربعة، جبهة التحرير الوطني والتجمّع الوطني الديمقراطي وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل، كان لكل منها برنامجها ومرشّحها الخاص في منافسة تبون في انتخابات 2019.

لا تملك السلطة الجزائرية في الانتخابات الرئاسية المقبلة أي مبرّر للتلاعب بالمسار والنتائج، ذلك أن تبون يوجد في أريحية سياسية، ولديه من نتائج عهدته الأولى ما يمكن أن يقدّمه للناخب الجزائري، بمعزل عن اختلاف التقييم الموضوعي لحصيلة عهدته على أكثر من مستوى.

رصد

استشهاد جندي مصري ثانٍ بحادثة معبر رفح

القاهرة، حيفا ـ العربي الجديد

بينما شيع أهالي قرية العجميين بمحافظة الفيوم (غرب القاهرة)، في جنازة شعبية حاشدة، جثمان المجند عبد الله رمضان الذي استشهد برصاص إسرائيلي، مساء أول من أمس الاثنين، في معبر رفح البري بالمنطقة الحدودية بين مصر وقطاع غزة، كُشف أمس عن استشهاد جندي مصري ثان متأثراً بجروح أصيب بها في إطلاق النار على معبر رفح أمس الأول.

ولم يصدر عن الجهات الرسمية المصرية، أي تأكيد بأن المجند رمضان هو الذي سقط عند المعبر، كما لم تقم جنازة عسكرية للشهيد، على غرار ما هو معتاد في مثل هذه الحالات، إذ لم يحضر الجنازة سوى ضابط واحد في الجيش برتبة رائد، ولواء شرطة من مديرية أمن الفيوم. وأقيمت الجنازة بمراسم عادية، وليست عسكرية، في حضور أبناء القرية.

وبموازاة ذلك، تم التداول أمس الثلاثاء باستشهاد جندي مصري آخر متأثراً بجراحه يدعى إسلام إبراهيم عبد الرازق (22 عاماً)، ومسقط رأسه عزبة جاب الله التابعة لمركز سنورس في محافظة الفيوم. وبحسب ما توفر من معلومات، فإن أسرته أبلغت أنه توفي متأثراً بجراحه خلال الاشتباكات التي وقعت بين جيش الاحتلال والجيش المصري، بالقرب من معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة. ولم يصدر أيضاً عن الجهات الرسمية، أي تحديث للشهداء حتى عصر أمس، حيث اكتفى المتحدث العسكري الرسمي للقوات المسلحة المصرية، بإعلانه أول من أمس الاثنين، عن استشهاد أحد العناصر المكلفة بالتأمين في المنطقة، وأن القوات المسلحة تجري تحقيقاً بواسطة الجهات المختصة حيال حادث إطلاق النيران بمنطقة الشريط الحدودي. مع العلم أن كتيبة عبد الله وإسلام كانت مسؤولة عن التأمين الداخلي للسور العازل مع قطاع غزة، على بعد مائة متر من الحدود المصرية الفلسطينية.

في موازاة ذلك، أفادت وسائل إعلام عبرية أمس بأن الجانبين الإسرائيلي والمصري غير معنيين بتطور القضية وأنهما سيتركانها «لتموت بهدوء» بعيداً عن الضجة الإعلامية. وذكرت هيئة البث الإسرائيلي كان، أمس الثلاثاء، أنّ الطرفين لا يريدان تحويل الحادثة إلى أزمة استراتيجية، في ظل محاولات التوصل إلى حل بشأن فتح معبر رفح من جديد. بدورها، أوضحت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الثلاثاء، أنّ ثمة «حواراً هادئاً» يجري بين مسؤولين إسرائيليين ومصريين كبار، يقوم المسؤولون الإسرائيليون من خلاله بتمرير المعلومات الموجودة بين يدي الجيش الإسرائيلي حول الواقعة إلى الجانب المصري.

وأثارت الحادثة التي تعد الأولى من نوعها، تساؤلات حول الطريقة التي ستتعامل بها الحكومة المصرية، لمعالجة الموقف، لا سيما مع تصاعد الغضب الشعبي الداخلي ضد ما اعتبر عدواناً إسرائيلياً على السيادة المصرية، حيث إن معبر رفح طبقاً للقانون يخضع للإشراف المصري، وليس للجانب الإسرائيلي الحق في التواجد العسكري في المنطقة الحدودية من الجانب الفلسطيني أصلاً. ضابط الاتصال السابق لحلف شمال الأطلسي (ناتو) في البلقان أيمن سلامة، قال في حديث لـ«العربي الجديد»: «لا أعتقد أنه سيكون هناك رد متسرع من مصر». وبرأيه ستنتظر القاهرة «نتائج التحقيق العسكري المصري فضلاً عن التحقيق المشترك مع إسرائيل الذي أعلن عنه فور الحادث»، لافتاً إلى أنه «من المهم النظر إلى أن هذه المنطقة، سواء محور فيلادلفيا داخل غزة أو حتى معبر رفح في الأراضي المصرية، تحتوي على العديد من أجهزة المراقبة والرادار والاستطلاع الحديثة، فضلاً عن كاميرات المراقبة، حيث يمكن لهذه الأجهزة والمساعدات الفنية أن تكشف عما حدث بالفعل».

من جهته، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير رخا أحمد حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «مصر تدرك الموقف التعس الذي أوقعت إسرائيل نفسها فيه، ولن تجاريها في التصعيد لتبرير عدوانيتها ومجازرها ضد المدنيين الفلسطينيين». وأضاف أنه جار التحقيق في الحادثة، وإن كانت المؤشرات تدل على أنها «ناتجة عن انفعال تحول إلى إطلاق نار وأن الاتجاه الغالب من الجانبين الإسرائيلي والمصري هو احتواء الموقف، لأن أي تصعيد غير مطلوب وغير مرغوب فيه في المرحلة الحالية».

ووصف المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير حسين هريدي، تأثير الحادثة بـ«الخطير»، قائلاً، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «يجب انتظار نتيجة التحقيقات المشتركة، لكن التأثير على الشعب في مصر خطير». وأضاف: «ربما هناك تفاهمات بين الولايات المتحدة ومصر، تمت خلال الاتصال الهاتفي الأخير بين الرئيس (عبد الفتاح) السيسي والرئيس جو بايدن، ووعد الأخير بإرسال فريق من مجلس الأمن القومي الأميركي إلى القاهرة قريباً لبحث بعض المسائل المتعلقة بمعبر رفح».

وكان مصدر أمني مصري قد قال لـ«العربي الجديد»، إن «عنصر التأمين المصري الذي استشهد على الشريط الحدودي برفح، قُتل برصاص قناصة إسرائيلية»، مؤكداً أن «الجانب المصري لم يبدأ بإطلاق النار، كما يروج الإسرائيليون». وكانت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي قد نقلت، أمس الأول، عن مصادر، قولها إن «الجانب المصري هو من بدأ بإطلاق النار». وزعمت القناة «14» أن جنوداً من الجيش المصري بدأوا بإطلاق النار من رفح المصرية باتجاه جنود إسرائيليين. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية أنه لم تقع إصابات في صفوف القوات الإسرائيلية.

لم تقم جنازة عسكرية للجندي رمضان كما هو معتاد

تأشيرات كندية لسكان غزة

أعلنت كندا، أمس الأول الاثنين، عزمها منح تأشيرات لخمسة آلاف من سكان قطاع غزة، وقالت وزيرة الخارجية الكندية، ميلاني جولي، في بيان: «لقد شعرنا بالفزع من الغارات التي أدت إلى مقتل مدنيين فلسطينيين في رفح». وتمثل التأشيرات التي ستمنح لأقارب الكنديين الذين يعيشون في القطاع خمسة أمثال عدد تأشيرات الإقامة المؤقتة، بموجب برنامج خاص أعلنته كندا في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بعد تعهدها مسبقاً بمنح ألف تأشيرة.

تقرير

الرسائل الإعلامية... سلاح المقاومة بملف المحتجزين

يوسف أبو وطفة

منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تستخدم كتائب الشهيد عزّ الدين القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية، نهج الدعاية والإعلامية لتحريك الشارع الإسرائيلي تجاه ملف المحتجزين الإسرائيليين في غزة. وخلال ثمانية أشهر من عمر الحرب على غزة، نشرت كتائب القسام عشرات المقاطع الخاصة بالمحتجزين والمحتجزات، سواء على شكل مقاطع فيديو أو رسائل صوتية، بالإضافة إلى بعض الصور، في رسائل تبدو موجهة للجبهة الداخلية الإسرائيلية. وكثيراً ما عنونت «القسام» هذه الرسائل بـ«حكومتكم تكذب» و«الوقت ينفد»، في إشارة إلى كذب الرواية الإسرائيلية بشأن ملف المحتجزين الإسرائيليين، الذين تمكنت المقاومة من أسرهم في أول أيام عملية «طوفان الأقصى» ردّاً على العدوان الإسرائيلي على القدس المحتلة والمسجد الأقصى والاعتداءات في الضفة وحصار غزة. وجاءت عملية الأسر الأخيرة التي أعلن عنها المتحدث العسكري باسم كتائب القسام أبو عبيدة، ليل السبت الأحد، لتعزّز رواية المقاومة في ما يتعلق بالحرب الدعائية التي تخوضها لتحريك الشارع الإسرائيلي. وقبل أيام، فاجأت «القسّام» الجميع بإعلانها أن قائد اللواء الجنوبي في جيش الاحتلال أساف حمامي أسير لديها بعد إصابته في السابع من أكتوبر الماضي، وهو الذي كان الاحتلال قد أعلن أنه قتل في أول أيام الحرب ونظّم جنازة رمزية له. واكتفت كتائب القسّام في مقطع الفيديو الذي نشرته لحمامي بالإشارة إلى أن جيش الاحتلال يترك جنوده وقادته محتجزين دون توضيح مصيرهم، وأشارت إلى إصابته وأسره على يد المقاومين قرب مستوطنة ريعيم بغلاف غزة. في الوقت ذاته، فإن الكثير من الإصدارات المصورة التي تنشرها كتائب القسام أو سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي)، تحظى بتفاعل من قبل عائلات المحتجزين الإسرائيليين، وهو ما يؤكده أيضاً استمرار التظاهرات في مدن عدة بالداخل المحتل عام 1948، منذ بداية الحرب. ودفع ذلك بعض هذه العائلات لأن تنشر هي الأخرى في الآونة الأخيرة مقاطع لعمليات أسر جرت لذويها بعيداً عن الموافقة الحكومية الإسرائيلية، كما جرى في المقطع الخاص بأسر المجندات العاملات في وحدة مراقبة الحدود أخيراً.

ورفضت شخصيات في حركة حماس تواصلت معها «العربي الجديد»، الحديث عن أهداف ما تنشره القسام والمقاومة من مقاطع فيديو ومسجلة ورسائل للمحتجزين الإسرائيليين لديها، فيما اكتفى أحد القياديين بالقول: «هذا الملف متروك للقسّام التي تديره وفقاً لرؤيتها».

ولا تعتبر هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها كتائب القسّام الأسلوب الدعائي في ما يتعلق بملف المحتجزين الإسرائيليين لديها، إذ اتبعت هذا الأسلوب على مدار تاريخها، لا سيما في ملف الجندي جلعاد شاليط (أسر في 2006 وأفرج عنه بصفقة تبادل في 2011)، وبشكل أكبر بعد أسرها أربعة جنود إسرائيليين في عام 2014.

من جهته، رأى الباحث والمختص في الشأن السياسي محمد الآخرس أن استراتيجية الشارع الدعائية التي تقودها المقاومة تقوم على رؤية تحدّدها هي لجبهة ما يصلح عرضه على الجمهور الإسرائيلي. وأضاف الآخرس في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ازدياد عدد الجثث التي يصل إليها الجيش الإسرائيلي يُعين المقاومة على الضغط على الشارع الإسرائيلي في ملف المحتجزين الإسرائيليين في ظلّ حالة التعافي في الوعي الإسرائيلي أخيراً، وهو ما أحدث نجاحاً ملحوظاً في الحرب الدعائية. ووفقاً للباحث، فإن هذه المضامين الدعائية لا تستهدف بشكل أساسي صانع القرار الإسرائيلي أو المستوى الرسمي السياسي الإسرائيلي، إنما تستهدف المجتمع الإسرائيلي والوعي الجمعي للاحتلال، وعلى ضوء ذلك يمكن أن يزيد الضغط على رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو. وبأعتقاد الآخرس، فإن حوادث عدة تثبت أن هناك نجاحاً للحرب الدعائية التي تقودها المقاومة الفلسطينية. وبرأيه، فإن هذه الحوادث من شأنها تعزيز الأزمة الداخلية للاحتلال في حال انسحاب الوزيرين في حكومة الطوارئ بني غانتس وغادي آيزنكوت، وبما يمنح زخماً أكبر للتظاهرات في الشارع الإسرائيلي ويعزّز الضغوط على نتنياهو.

وفي السياق ذاته، رأى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة حسام الدجني أن أسلوب الحرب الدعائية الذي تخوضه المقاومة له أهداف عدة، من أبرزها تحريك المجتمع الإسرائيلي بما خصّ ملف المحتجزين الإسرائيليين للضغط على نتنياهو لإبرام صفقة تبادل وضرب الروح المعنوية للجندي الإسرائيلي. وقال الدجني في حديثه لـ«العربي الجديد»، إنه من ضمن الأهداف أيضاً رفع الروح المعنوية للشعب الفلسطيني والحاضنة الشعبية للمقاومة وعكس صورة تمر مع قدرتها على صنع رسائل دعائية موجهة للجبهة الإسرائيلية الداخلية. وشدّد على أن هذا الأسلوب ناجع ومن شأنه أن يعزّز التظاهرات الداخلية ضد نتنياهو وحكومته من أجل القبول بإبرام صفقة تبادل جديدة تؤدي إلى وقف الحرب المتواصلة للشهر الثامن على التوالي.

تظاهرة لعائلات المحتجزين الإسرائيليين، تل أبيب، 22 مايو (جاك غويز/فرانس برس)

شرق غرب

باهتشلي: وحشية إسرائيل غير قابلة للوصف

وصف زعيم حزب الحركة القومية في تركيا دولت باهتشلي، أمس الثلاثاء، المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة بأنها تتنافى مع القيم الإنسانية، معتبراً أنه لا توجد كلمة لوصف الوحشية الإسرائيلية. وقال أمام كتلة حزبه البرلمانية بالعاصمة أنقرة: «لعن الحكومة الإسرائيلية وجاني ياهو»، أي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مضيفاً أنه «لا بدّ من تنفيذ مذكرة الاعتقال المطلوبة بحق نتنياهو»، ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت من قبل المحكمة الجنائية الدولية. مع العلم أن مدعي عام المحكمة كريم خان طلب إصدار المذكرة لكنه في انتظار قرار لجنة قضائية مختصة لتحديد ما إذا كانت ستصدرها أم لا.

(العربي الجديد)

الإفراج عن مشاركين بتظاهرة في حيفا

أطلقت محكمة الصلح الإسرائيلية في حيفا، بالداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، سراح المعتقلين التسعة الذين اعتقلتهم أول من أمس، على خلفية مشاركتهم في تظاهرة تنديداً بمجزرة الاحتلال في خيام المهجّرين في رفح. وكان قد أفرج عن أربعة من المعتقلين بشرط الحبس المنزلي والإبعاد عن حيفا، فيما نجح الدفاع الموكل بالترافع عن المعتقلين من قبل مركز عدالة في الحصول على قرار الإفراج عن المعتقلين الخمسة الآخرين.

(العربي الجديد)

الرئيس الكولومبي يندّد بمجزرة رفح

نَدّد الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو (الصورة)، على منصة إكس أول من أمس الاثنين، بالمجزرة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في مخيم للمهجّرين الفلسطينيين بمدينة رفح، قائلاً إن إسرائيل تواصل ارتكاب مجازر في المدينة رفح. وانتقد صمت «الدول التي تسمّى قوية وديمقراطية أمام هذه المجزرة»، مرفقاً المنشور بصورة للمجزرة.

(الأناضول)

مقتدى الصدر يطالب بإغلاق السفارة الأميركية

جدد زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أمس الثلاثاء، دعوته إلى إغلاق السفارة الأميركية في بغداد «من دون أي إراقة دم»، إثر مجزرة خيام المهجرين في رفح، مضيفاً في بيان على منصة إكس أن «ذلك أشد أذى لهم وأكثر ردعاً من استعمال القوة كي لا يكون لهم حجة لزعزعة أمن العراق وشعبه». واعتبر أن المجازر الإسرائيلية تحصل بدعم أميركي و«بكل وقاحة وظلم».

(فرانس برس)

مادورو: مجازر إسرائيل أضعف إبادة منذ هتلر

اعتبر الرئيس الف

لا تشكل انتخابات جنوب أفريقيا اليوم الأربعاء اختباراً فقط لشعبية حزب المؤتمر الأفريقي الحاكم، على الصعيد الداخلي فقط، بل استفتاء من الممكن أن يؤثر على القضايا الخارجية، علماً أن حرب غزة أوجدت انقسامات حولها بين الأحزاب في هذا البلد

انتخابات جنوب أفريقيا

أي تأثير على التضامن مع فلسطين؟

كوبلهاغن ـ **ناصر السهلي**

بتوجه حوالي 28 مليون مواطن في جنوب أفريقيا، اليوم الأربعاء، للتصويت في الانتخابات التشريعية، لانتخابات أعضاء البرلمان، وسط مشكلات داخلية مؤثرة على شعبية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الحاكم منذ نهاية حكم نظام الفصل العنصري (أبرتهايد) قبل 30 عاماً، فيما تدور تساؤلات حول تأثير أي تراجع للحزب في انتخابات جنوب أفريقيا على دعم هذا البلد للقضية الفلسطينية، وقيادة حركة التضامن الدولية مع فلسطين.

ويصوت الناخبون في جنوب أفريقيا أيضاً، اليوم، لاختيار أعضاء المجالس التشريعية للمقاطعات. وتشير معظم استطلاعات الرأي إلى أن الأغلبية المطلقة التي يتمتع بها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي قاد النضال ضد نظام الفصل العنصري طوال عقود بزعامة نيلسون مانديلا، لن تكون مريحة بعد هذه الانتخابات، وأن الحزب ربما لن يحصل على نسبة الـ50 في المائة من المقاعد في البرلمان المؤلف من 400 مقعد (للحزب 230 مقعداً في البرلمان المنتهية ولايته والمنبثق عن انتخابات 2019).

وإذا ما صدقت استطلاعات الرأي، قد يدفع ذلك الحزب الحاكم للبحث عن تحالفات مع أحزاب صغيرة من أجل الاستمرار في الحكم، مع ما قد يتطلبه ذلك من تقديم تنازلات، ليس فقط على الصعيد الداخلي بل الخارجي أيضاً. وتسود مخاوف في هذا الإطار، من أن ينسحب ذلك على دعم جنوب أفريقيا الرسمي للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لا سيما بعدما تصدر هذا البلد، بدعم من برلمانه، الدول التي قررت مواجهة إسرائيل عبر جرّها إلى محكمة العدل الدولية، بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، الأمر الذي أثار استياء دولة الاحتلال من جهة، وحزك اللوبي المؤيد لها في جنوب أفريقيا للضغط على سلطاته، والتأثير على نتائج الانتخابات.

وتشهد العلاقة بين جنوب أفريقيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي توترات تاريخية بفعل تأييد بريتوريا للحقوق الفلسطينية. ومواقف الدولة الأفريقية تستند إلى معاناة طويلة مع نظام الأبرتهايد الذي استثنى حقوق الأغلبية من السود، وكانت تل أبيب داعمة له حتى سقوطه. توتر العلاقات بين الطرفين مستمر منذ سنوات طويلة، ووصل إلى ذروته حين قام نشطاء في جنوب أفريقيا برفع دعوى في عام 2016 لاعتقال رئيس وزراء الاحتلال الأسبق شيمون بيريز. ومنذ بداية العدوان على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تنشط جنوب أفريقيا رسمياً لجلب إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، متهمة إياها منذ 15 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بارتكاب جرائم حرب في غزة، بحسب التصريح الرسمي لرئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، زعيم الحزب الحاكم. وأعلنت كذلك بريتوريا عن سحب دبلوماسييها من تل أبيب للتشاور، مثلما اعتبرت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا ناليدي باندور، مبكراً بعد 7 أكتوبر الماضي، أن إسرائيل تقوم بقتل الأطفال والنساء في سياق العقاب الجماعي.

الخطوات التي اتخذتها جنوب أفريقيا لم تكن بمعزل عن برلمانها المنتهية ولايته، إذ أيدت الأغلبية فيه سوق إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية وقطع العلاقات مع تل أبيب، كما فعلت في عام 2018 (اليوم ليس لجنوب أفريقيا سفير في تل أبيب وهي خفّضت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الاحتلال منذ 2018 بعدما سحبت السفير في ذلك العام احتجاجاً على مجزرة نفّذها أبيب، كما فعلت في عام 2018 (اليوم ليس لجنوب أفريقيا سفير في تل أبيب وهي خفّضت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الاحتلال منذ 2018 بعدما سحبت السفير في ذلك العام احتجاجاً على مجزرة نفّذها قطاع غزة)، وهو ما يجعل الأنظار تتجه إلى الانتخابات المرتقبة اليوم، لرسم صورة واضحة عن خريطة البرلمان المقبل وتوزع حصص الأحزاب فيه.

وبالتأكيد، تتصرف تل أبيب من جهتها، وفق منطق تأليب الرأي العام في جنوب أفريقيا ضد الحزب الحاكم، وتحشيد البرلمانيين المؤيدين لها ضد سياسات الحكومة والأكثرية البرلمانية، موجهة للحزب الحاكم اتهامات تطاول سياساته الرسمية باعتبارها «داعمة للإرهاب». وكان مؤيدو دولة الاحتلال في جنوب أفريقيا، ولوبيات إسرائيل داخل هذا البلد، قد افتعلوا خلال السنوات الأخيرة الكثير من الصدامات الدبلوماسية والإعلامية مع بريتوريا، على خلفية تلك الاتهامات. وتحاول اليوم جماعات الضغط الصهيونية في جنوب أفريقيا تأليب الناخبين على المؤتمر الوطني الأفريقي، مثلما تفعل اللوبيات الصهيونية ضد جنوب أفريقيا في دول أوروبية وفي الولايات المتحدة.

> تشهد العلاقة بين جنوب أفريقيا والاحتلال توترات تاريخية

> يحتاج تمرير القرارات في البرلمان إلى تصويت بالأغلبية العادية

وتأتي الأحداث الأخيرة، لتزيد غضب هذه اللوبيات، التي تسعى من دون شكّ للاستفادة من الأزمة الاقتصادية في هذا البلاد وانعكاسها تراجعاً في التأييد الشعبي للحزب الحاكم. ومن هذه اللوبيات، منظمة «ستاند ويز آس» (قفوا معنا) التي تعرّف عن نفسها بأنها منظمة تدعم إسرائيل وتحارب معاداة السامية حول العالم، والتي افتتحت مكاتب لها في جنوب أفريقيا قبل عامين، وتركّز على التأثير على الجيل الجديد في هذا البلد، لا سيما في الثانويات والجامعات.

وهناك أيضاً اتحاد الطلاب اليهود في جنوب أفريقيا (عدد اليهود في جنوب أفريقيا مقدر بين 60 و66 ألف نسمة من أصل 60 مليون مواطن)، كما تنشط الفيدرالية الصهيونية في جنوب أفريقيا (SAZF)، التي تقول على موقعها إنها تعمل مع «الصندوق الوطني اليهودي»، والمنظمة الدولية الصهيونية للنساء في جنوب أفريقيا، ومجموعة أصدقاء إسرائيل في جنوب أفريقيا (SAFI)، مع إنشاء مهمة مشتركة بين مجموعتي «نداء إسرائيل الموحدة» و«صندوق الوحدة المجتمعي» الداعمتين لإسرائيل في جنوب أفريقيا، وذلك لدعم وتمويل لوبيات صهيونية وإسرائيلية أخرى، مثل «مركز إسرائيل» و«مجلس الممثلين اليهود في جنوب أفريقيا». وتعمل هذه اللوبيات عن كثب مع السياسيين في البلاد، الرافضين للموقف الرسمي في بريتوريا، الداعم بشدة للقضية الفلسطينية.

ولتجاوز معضلة التأثير على قرارته، فإن أمام حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» سيناريوهات عدة، إذا ما خسر الأغلبية المطلقة في انتخابات اليوم الأربعاء، ومن بينها التحالف مع أحزاب أصغر لتشكيل حكومته المقبلة. ولن يكون وارداً بمطلق الأحوال أن يتحالف «المؤتمر» مع حزب الرئيس السابق جاكوب زوما، المدان بالفساد. كما لن يكون وارداً تحالف «المؤتمر» مع حزب «التحالف الديمقراطي» الذي يهيمن عليه البيض (وهو حزب المعارضة الأكبر ولديه في البرلمان المنتهية ولايته 83 مقعداً). ويفترق الطرفان في صورة رئيسية حول السياسات الخارجية. ويبدي «التحالف الديمقراطي» المعارض في جنوب أفريقيا تأثراً بجهود مختلف المؤسسات الصهيونية في جنوب أفريقيا، لأجل سحب قوانين في البرلمان، للأحقة مرتزقة جيش الاحتلال الإسرائيلي الذين يسافرون من جنوب أفريقيا للخدمة في صفوفه. إضافة إلى أن خيار جنوب أفريقيا تقديم شكوى ضد دولة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية لم يحظ بتأييد «التحالف الديمقراطي» المخترق من لوبيات الاحتلال في هذا البلد.

وظهَر العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة، حجم الانقسامات السياسية في جنوب أفريقيا، حول المسألة الفلسطينية. ودان «التحالف الديمقراطي» إعلان حكومة جنوب أفريقيا مع بداية الحرب سحب دبلوماسييها من تل أبيب، كما دان إصدار الحكومة تعليمات لوزارة الخارجية «لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع سلوك السفير الإسرائيلي في البلاد إيفاي بيلوتسيركوفسكي (قبل أن تسحبه تل أبيب)، باعتبار أن سلوكه غير مقبول»، في إشارة إلى تصريحات للسفير معادية ومنتقدة للحكومة التي قال إنها تدعم الإرهاب. لكن «التحالف الديمقراطي» شجب في يناير/ كانون الثاني الماضي، تصريحات لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أعلن فيها رفضه لحلّ الدولتين. ويُعرف عن «التحالف الديمقراطي» أنه حزب الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، والقريب والمدعوم من نخبة الأعمال، ويتخذ موقفاً داعماً وصديقاً لإسرائيل، لكنه يقول إنه «ينتهج الحياد». وفي بداية حزب غزة، قال هذا الحزب في بيان إنه «يقف متضامناً مع الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يسعون إلى حلّ الدولتين»، وأنه «يقف ضد الراديكالية والعنف، وضد أي مشاعر تعبر عن رغبة في إنهاء وجود إسرائيل أو فلسطين».

وتتعالى أصوات داخل «التحالف الديمقراطي»، كما يبدو، غير راضية عن موقفه الملتبس من القضية الفلسطينية (يردّد فقط أنه داعم لحل الدولتين)، أو الراضخة لضغوط اللوبيات الصهيونية. إذ في فبراير/شباط الماضي، قال الحزب في بيان، إن أعضاءه غير الموافقين على موقفه من الصراع «أحرار في مغادرة الحزب»، وذلك بعد استقالة 3 قياديين في الحزب من مناصبهم (هم النائب في البرلمان غالب كاشاليا، وزعيم فرع الشباب السابق نخوميني راموليفو، وأحد مستشاري المناطق، سامي كلاسين)، متهمين «التحالف الديمقراطي» بقمع الأصوات داخله الداعمة للفلسطينيين. وتمّ الكشف إعلامياً أن كاشاليا طُرد من قبل رئيس الحزب، جون ستينهويسن، مما يعرف بحكومة الظلّ المعارضة، والمراقبة لأداء الحكومة.

ورغم الغضب الذي أبداه «التحالف الديمقراطي» من قرارات الحكومة لسحب الدبلوماسيين من تل أبيب، إلا أنه في البرلمان الحالي (المنتهية ولايته)، كان يفتقر إلى عدد النواب المطلوب لقلب هذه القرارات. ويحتاج تمرير القرارات في البرلمان في جنوب أفريقيا، إلى تصويت الأغلبية البسيطة لصالحه، وفق موقعه الرسمي، علماً أن أي مشروع قرار يوافق عليه البرلمان يجب أن يذهب أيضاً إلى المجلس التشريعي للمقاطعات (90 عضواً)، وهو بمثابة الغرفة العليا (أو مجلس شيوخ)، ويهيمن عليه أيضاً الحزب الحاكم منذ عقود، للتصويت عليه (بعض القرارات تحتاج إلى أغلبية الثلثين)، قبل أن يذهب إلى رئيس البلاد للتوقيع عليه ويصبح نافذاً. وهناك قرارات حكومية لا تحتاج إلى عرضها على البرلمان، الذي بحسب الموقع يبحث مشاريع قوانين «عامة» و«تتعلق بالمقاطعات» و«مشاريع قوانين تتعلق بالأموال» و«تعديلات على الدستور».

وتبقى الاحتمالية الأقرب، إذا ما خسر الحزب الحاكم الأغلبية المريحة، أن يتحالف مع حزب «مناضلون من أجل الحرية الاقتصادية» الماركسي (لديهم 44 نائباً في البرلمان المنتهية ولايته). ومثل هذا الخيار، يحفظ استمرار المؤتمر الوطني في السلطة، وإن بتأثيرات «ثورية» ماركسية، وبالنسبة إلى هذا الحزب، فإنه لم يخفِ أبداً تأييده لفلسطين، ورفضه لكل أشكال الاحتلال. حتى أنه أعلن دعمه للعملية التي نفذتها حركة حماس في غلاف قطاع غزة في 7 أكتوبر الماضي، ملقياً باللوم على دولة الاحتلال بالحرب الجارية منذ ذلك التاريخ. وهناك بعض الأحزاب التي تصنف نفسها بالوسطية، أو اليمينية الشعبوية مثل التحالف الوطني، التي تقول إنها ليست مهتمة بالحديث عن فلسطين، كما تتهم الحزب الحاكم باستغلال العدوان الإسرائيلي في حملاته الانتخابية لصرف الأنظار على مشاكل جنوب أفريقيا الداخلية.

من مسيرة يوم التضامن العالمي مع الفلسطينيين، جوهانسبرغ، 29 نوفمبر 2023 (Getty)

تقرير

حملة اعتقالات في الضفة الغربية

رام الله ـ **العربي الجديد**

ارتفعت حصيلة اعتقالات الاحتلال في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى أكثر من 8910 مواطنين، وفق بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، فيما بلغت الاعتقالات منذ مساء أول من أمس الاثنين وحتى أمس الثلاثاء، 22 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم علا دلايشة زوجة الأسير ماهر دلايشة من مخيم الجلزون شمال رام الله، بالإضافة إلى طفل وأسرى سابقين. وتوزعت الاعتقالات على محافظات الخليل وبيت لحم وجنين وطوباس وقلقيلية ورام الله، فيما ترافقت مع «عمليات اقتحام وتنكيل واسعة واعتداءات بالضرب المبرّح، وتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، وتخريب وتدمير منازل المواطنين» بالإضافة إلى عمليات التحقيق الميداني» خلال حملة الاعتقالات. من جهتها، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، أن الاحتلال اعتقل أمس الفتى ريان عبيد من القدس المحتلة، بعد مداهمة منزل ذويه، وتفتيشه، في بلدة العيسوية.

وفي السياق، نظّمت مؤسسات الأسرى والقوى الوطنية والإسلامية أمس، اعتصامات في البيرة وطولكرم وجنين، إسناداً للأسرى لدى الاحتلال ونصرة لغزة، والترحيب بالاعتراف بدولة فلسطينية من قبل إسبانيا وأيرلندا والنرويج. كذلك اعتصم طلاب في جامعة بيرزيت استنكاراً لمجازر الاحتلال في قطاع غزة. في غضون ذلك، تواصلت الاقتحامات للمدن والبلدات الفلسطينية، إذ داهمت قوات الاحتلال مدينة نابلس، وبلدة يطا جنوب الخليل وبلدة عنبتا شرق طولكرم. وفي الأثناء، أفاد الناطق باسم الهلال الأحمر الفلسطيني أحمد جبريل، «وفا»، بأن طواقم الإسعاف نقلت شاباً إلى المستشفى عقب إصابته برصاص الاحتلال في القدم، خلال مواجهات اندلعت في بلدة بيتا.

من جانب آخر، اقتحم عشرات المستوطنين، أمس، باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته. كما هاجم مستوطنون بالحجارة صباح أمس، مركبات الفلسطينيين المارة على الشارع الرئيسي شرق رام الله، فيما شملت هجماتهم مطاردة رعاة الأغنام في مسافر يطا، واقتلاع المئات من أشتال الكرمة والزيتون واللوزيات من أراضي بلدة الخضر جنوب بيت لحم.

على صعيد منفصل، هدمت قوات الاحتلال، أمس، أربعة منازل قرب مخيم عقبة وقرية الديوك التحتا في أريحا، أحدها منزل قيد الإنشاء، بذريعة البناء من دون ترخيص. وذكرت «وفا» أن الجيش الإسرائيلي هدم، بعد ظهر أمس، مطبعة في بلدة العيسوية.

من اعتصام جامعة بيرزيت أمس (زين جعفر/ فرانس برس)

متابعة

تقليص الفرق المتاهبة في المستوطنات

تبادل نيران على جبهة لبنان

بيروت ـ **رينا الجمّال**

تبادل الجيش الإسرائيلي وحزب الله اللبناني، أمس الثلاثاء، النيران والقصف على طول الحدود بين لبنان وشمال فلسطين المحتلة، إذ أعلن حزب الله استهداف جنود وتمركزات للقوات الإسرائيلية في أكثر من موقع، منها في الأراضي اللبنانية المحتلة، في حين نفذ جيش الاحتلال غارات جوية عدة على البلدات اللبنانية الحدودية. وأعلن حزب الله أمس، استهدافه انتشاراً لقوات الاحتلال في محيط موقع السمّاقة بتلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بقذائف المدفعية وإصابتها إصابة مباشرة. كما أعلن تنفيذ هجوم ناري «ومن مسافة قصيرة بالصواريخ الموجهة وقذائف المدفعية والأسلحة المباشرة»، على موقع راميا. في المقابل، طاول القصف الإسرائيلي أطراف بلدتي كفرحمام الناقورة، جنوب لبنان. كما دوت صفارات الإنذار في مستوطنتي المطلة ومسغاف عام شمالي فلسطين المحتلة، فيما أعلن جيش الاحتلال إطلاق صواريخ مضادة للدروع من لبنان باتجاه مستوطنة شلومّا. في غضون ذلك، نقل موقع «عرب 48» أمس، عن موقع «واينت» الإسرائيلي، أن جيش الاحتلال قرّر تقليص قوات «الفرق المتاهبة» المسلحة في المستوطنات القريبة من الحدود اللبنانية، ما أثار غضب المستوطنين. ويبدو وفق الموقع أن أسباب التقليص، مادية، علماً أن «الفرق المتاهبة» هي قوة حراسة صغيرة، يقودها عسكري مسؤول عن أمن البلدة، ويتعين عليها العمل بسرعة لمواجهة حدث أمني إلى حين وصول قوات أخرى من الجيش الإسرائيلي. وبحسب «واينت»، فإن قرار جيش الاحتلال كان أحادي الجانب ومن دون إشراك رؤساء السلطات المحلية من المستوطنين.

أما في لبنان، فقد وافق مجلس الوزراء أمس، خلال جلسة له، على طلب مجلس الجنوب «تأمين اعتماد مالي بقيمة 600 مليار و93 ألف ليرة لبنانية (نحو 6,7 ملايين دولار) لدفع المساعدات لذوي الشهداء والنازحين من قراهم وبيوتهم نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي». وقال رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، إن «العدو الإسرائيلي يواصل عدوانه على جنوب لبنان موقعاً المزيد من الشهداء والجرحى، آخرهم (أول من أمس) أمام مستشفى بنت جبيل»، مشدداً على أن «كل الأعمال التي يقوم بها الاحتلال لن تثني أهل الجنوب عن التشبث بأرضهم».

الحدث

إسبانيا والنرويج وأيرلندا سترد على استفزازات إسرائيل

الاعتراف بفلسطين يدخل حيز التنفيذ

اعترفت أيرلندا واسبانيا والنرويج رسمياً بدولة فلسطينية، وهو ما يلحقه إجراءات التبادل الدبلوماسي مع رام الله

اعترفت أيرلندا وإسبانيا والنرويج، أمس الثلاثاء، رسمياً بدولة فلسطينية على حدود يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس المحتلة، منجزة القرار الذي اتخذته في إعلان ثلاثي متزامن، الأربعاء الماضي. وأصبح عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطينية، 147 دولة، من أصل 193 دولة عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، علماً أن معظمها لا يحدد حدود تلك الدولة. وأعلنت الحكومة الأيرلندية أنها صادقت في اجتماع لمجلس الوزراء أمس على قرار الاعتراف بفلسطين «دولة ذات سيادة ومستقلة». وأضاف رئيس الوزراء الأيرلندي سايمون هاريس في بيان أنه «سيتم تعيين سفير لأيرلندا لدى دولة فلسطين مع سفارة كاملة لأيرلندا في رام الله»، معتبراً أن هذا القرار «يتعلق بالإيمان بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لإسرائيل وفلسطين للعيش جنباً إلى جنب في أمن وسلام». ودعا «مرة أخرى رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين) نتنياهو إلى الاستماع إلى العالم ووقف الكارثة الإنسانية التي نشهدها في غزة». من جهته قال وزير الخارجية الأيرلندي مايكل مارتن، على منصة إكس، إن «الاعتراف بفلسطين ليس النهاية، بل هو البداية»، مضيفاً أن بلاده ستواصل «العمل بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية وشركائنا في الاتحاد الأوروبي والدوليين، في إيجاد مسار سياسي يمكنه وقف الصراع المروّع والكارثة الإنسانية».

كذلك وافقت الحكومة الإسبانية عقب اجتماعها أمس، على قرار الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية. وقالت وزيرة التربية والتعليم بيلار اليغريا، في مؤتمر صحافي، وهي المتحدثة باسم الحكومة: «إنه قرار تاريخي وله هدف واحد وهو المساهمة في تحقيق السلام»، وقال وزير الخارجية الإسبانية خوسيه مانويل باريس، للصحافيين أمس، إن «الوقت حان للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وإنه لا يمكن السماح بقتل مزيد من الأبرياء»، مضيفاً أنه «مثل الشعب الإسرائيلي، يجب أن يكون لدى الشعب الفلسطيني الأمل نفسه والسلام نفسه والأمن نفسه». وكان رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، قد قال في خطاب متلفز قبل اجتماع الحكومة، إن «هذا قرار تاريخي له هدف واحد. تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين»، موضحاً أن إسبانيا ستعترف بدولة فلسطينية موحدة تشمل قطاع غزة والضفة الغربية تكون تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وقال إن مدريد لن تعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام 1967 ما لم يتفق عليها الطرفان. كذلك أعلن وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي، أمس، أن «هذا اليوم الخاص يعد نقطة تحول في العلاقات النرويجية الفلسطينية»، مضيفاً في بيان: «يشكل اليوم (أمس) الذي نعترف فيه النرويج رسمياً بدولة فلسطين، محطة مميزة في العلاقة بين النرويج وفلسطين». وقال إنه «من المؤسف ألا تظهر الحكومة الإسرائيلية أي مؤشر إلى التزام بناء» بخصوص حل الدولتين، داعياً المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لدعم هذا الحل. في المقابل انعكس الغضب الإسرائيلي من الاعتراف، بما كتبه وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس على «إكس» أمس، من أن سانشيز «متواطئ في الدعوات إلى إبادة الشعب اليهودي» من خلال الاعتراف بدولة فلسطين والإبقاء على المسؤولة الثالثة في الحكومة الإسبانية يولاندا ديباز في منصبها، بعدما دعت في الآونة الأخيرة إلى تحرير فلسطين «من النهر إلى البحر».

> ستُفتح سفارة كاملة لأيرلندا في رام الله

> صوّت البرلمان الدنماركي ضد الاعتراف بدولة فلسطينية

وكان كاتس نشر أيضاً مقاطع فيديو على مدى الأيام الماضية تستهدف قادة البلدان الثلاثة، علماً أنه استبق دخول قرار الاعتراف حيّز التنفيذ، بمنعه، أول من أمس الاثنين، القنصلية الإسبانية في القدس المحتلة، من القيام بنشاطات أو تقديم خدمات للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ابتداءً من السبت المقبل، مهدّداً بخطوات عقابية إضافية إذا لم تمتثل القنصلية للقرار الذي جاء «في أعقاب قرار الاعتراف بدولة فلسطين، وفي أعقاب التحريض والتصريحات المعادية للسامية لكبار المسؤولين في الحكومة الإسبانية».

في موازاة ذلك قال الباريس، للصحافيين أمس، إن بلاده ستقدم رداً «منسقاً مع النرويج وأيرلندا اللتين تتعرضان للنوع نفسه من التضليل الإعلامي الدنيء والهجمات على وسائل التواصل الاجتماعي»، مشيراً إلى «رد حازم وهادئ» على هذه «الاستفزازات». وأضاف في ختام جلسة الحكومة «لا أحد يمكنه أن يخيفنا»، «نحن لا نصنع سياستنا الخارجية عبر الرد بالتغريدات، لدينا أفكار واضحة حول المسار الذي يجب أن نسلكه». وقال إن رد دبلن ومدريد وأوسلو سيحصل «في الوقت المناسب». وفي السياق اتهم الباريس الخارجية الإسرائيلية بأنها «مهتمة بالحديث عن التغريدات أكثر من اهتمامها بقرارات محكمة العدل الدولية»، أعلى هيئة قضائية لدى الأمم المتحدة، والتي أمرت إسرائيل، الجمعة الماضي، بوقف هجومها العسكري في رفح جنوبي قطاع غزة. ورغم أن قرار الاعتراف بدولة فلسطينية من ثلاث دول أوروبية كبرى هو قرار رمزي في مجمله، لكنه يعقق من عزلة إسرائيل على الساحة الدولية. وفي الوقت الذي تدعم فيه الولايات المتحدة حل الدولتين، وتقول إن هذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حوار مباشر بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، وليس من خلال الاعتراف من أطراف منفردة بدولة فلسطينية. لا تزال القضية تثير انقساماً بين بعض أكبر دول الاتحاد الأوروبي. وكانت فرنسا قد قالت الأسبوع الماضي، إن إقامة دولة فلسطينية ليس «من المحرمات» في ما يخصها، لكن التوقيت الآن ليس مناسباً، في حين شدّدت ألمانيا على أن هدفها على المدى البعيد هو التوصل إلى حل الدولتين، لكن لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الحوار، كما اعتبرت بريطانيا، أن هذا «الوقت غير مناسب» للاعتراف بدولة فلسطين، مبقية الملف قيد المراجعة. وفي السياق صوّت البرلمان الدنماركي، أمس، ضد مشروع قانون بمقترح مشروع القرار، تحالف «الأحمر والأخضر»، والليبراليون الاشتراكيون، وحزب البديل، وحزب الشعب الاشتراكي، علماً أن وزير الخارجية الدنماركي لارس لوك راسموسن، صرح الأسبوع الماضي، بأنه «لتكون دولة، يجب توفر أرض تسيطر عليها وبعض السلطات التي يمكنها السيطرة عليها. وهذا ليس الوضع بالضبط الآن».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول، العربي الجديد)

اليغريا في المؤتمر الصحافي عقب اجتماع الحكومة أمس (يوراك أكيولوت/ الأناضول)

رصد

«ذا غارديان»: تكتيكات حقيرة للموساد ضد «الجنائية»

كشفت صحيفة ذا غارديان البريطانية، أمس الثلاثاء، عن تهديدات تعرضت لها المدعية العامة السابقة في «الجنائية الدولية» فاتو بنسودا من قبل الموساد الإسرائيلي

لندن ـ **ربيع عيد**

ليس غريباً ما كشفته صحيفة ذا غارديان البريطانية، أمس الثلاثاء، عن تهديدات وضغوط مارستها دولة الاحتلال الإسرائيلي على المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، خلال فترة عملها، لمنعها من فتح تحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية. ويأتي الكشف في إطار تحقيق مطول للصحيفة، في وقت طلب المدعي العام الحالي للمحكمة، كريم خان، إصدار مذكرة اعتقال دولية بحق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت إلى جانب ثلاثة من قادة «حماس». وكانت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية قد أكدت في فبراير/شباط 2021، اختصاصها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي مارس/آذار من العام ذاته، أعلنت بنسودا فتح تحقيق رسمي في جرائم مفترضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذكرت بنسودا أن «هناك أساساً معقولاً» لأن تكون الأراضي الفلسطينية قد شهدت جرائم حرب من الأطراف التي شاركت في حرب غزة عام 2014. وإسرائيل ليست عضواً في «الجنائية الدولية»، وسبق أن عارضت بشدة أي تحقيق. وكان كريم خان قد كشف أيضاً الأسبوع الماضي، في حديث لشبكة سي أن أن، أنه تعرض لتهديدات عدّة على ضوء طلبه إصدار مذكرات الاعتقال بحق نتنياهو وغالانت. وقال حول ذلك إن «بعض الساسة تحدثوا إليّ وكانوا صريحين للغاية وقالوا: هذه المحكمة بنيت من أجل أفريقيا ومن أجل السفاحين مثل (الرئيس الروسي فلاديمير بوتين)». مع العلم أنه اتهم لأشهر منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بالصمت حيال العدوان والإبادة الجماعية اللذين يرتكبهما جيش الاحتلال في القطاع الفلسطيني، قبل أن يعلن أخيراً أنه يسعى لإصدار مذكرات الاعتقال.

وفي إطار تحقيقها الذي نشرته أمس، قالت «ذا غارديان» إن إسرائيل قامت عبر جهاز الاستخبارات الخارجية المعروف بـ«الموساد»، بتهديد بنسودا، في سلسلة من الاجتماعات السريّة حاول الجهاز خلالها الضغط عليها للتخلي عن التحقيق الذي اكتسب زخماً مع ما أعلنه أخيراً خان. وكان رئيس الموساد في تلك الحين، يوسي كوهين، مشاركاً شخصياً في العملية ضد «الجنائية الدولية». وقال مصدر إسرائيلي مطلع للصحيفة إن هدف الموساد كان إما ابتزاز بنسودا أو تجنيدها باعتبارها شخصاً يمكن أن يتعاون مع مطالب إسرائيل. وقال مصدر آخر إن كوهين كان يتصرف كـ«رسول غير رسمي» لنتنياهو. ووفق أربعة مصادر، فإن بنسودا أطلعت مجموعة صغيرة من كبار مسؤولي المحكمة على محاولات كوهين التأثير عليها، وسط مخاوف بشأن «الطبيعة المتزايدة للإصرار والتهديد في سلوكه». ووفقاً للروايات التي شاركتها مسؤولي «الجنائية الدولية»، فإنه قال لها: «يجب أن تساعدينا ودعينا نهتم بك. أنت لا ترغبين في التورط في أشياء قد تضر بأمنك أو أمن عائلتك»، فيما قال شخص مطلع على أنشطة كوهين إنه استخدم «تكتيكات حقيرة» ضد بنسودا كجزء من جهد فاشل في النهاية لتخويفها والتأثير عليها. كما أبدى الموساد بحسب الصحيفة اهتماماً كبيراً بأفراد عائلة بنسودا وحصل على نصوص تسجيلات سريّة لزوجها، وفقاً لمصدرين على درايه مباشرة بالموقف. ثم حاول المسؤولون الإسرائيليون استخدام المواد لتشويه سمعة المدعية.

> شارك يوسي كوهين، شخصياً، في العملية ضد «الجنائية الدولية»

وتُشير التحقيق عن تهديدات كوهين كجزء من تحقيق ستنشره الصحيفة البريطانية، بالتعاون مع المجلة الإسرائيلية الفلسطينية «972+» والمنصة الناطقة بالعبرية «سيحاه ميكوميت»، الذي سيكشف كيف شنت وكالات الاستخبارات الإسرائيلية حملة سرّية ضد «الجنائية الدولية» على مدى ما يقرب من عقد من الزمن. من جهته، علّق المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي على توجه «ذا غارديان» لنشر التحقيق، بالقول إن «الأسئلة الموجهة إلينا مليئة بالعديد من الادعاءات الكاذبة وغير المستندة التي تهدف إلى الإضرار بدولة إسرائيل»، فيما رفض كل من كوهين وبنسودا التعليق للصحيفة.

يُذكر أن دولة جنوب أفريقيا، التي رفعت دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل متهمة إياها بارتكاب إبادة جماعية في غزة، كانت أيضاً أعلنت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أنها تقدمت بشكوى للمحكمة الجنائية الدولية من أجل التحقيق في جرائم حرب ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة في حربه منذ 7 أكتوبر الماضي. وكان المدعي العام للمحكمة قد اعتبر في حديث لمجلة تايم الأميركية الأسبوع الماضي، أنه «ينبغي علينا أن نؤكد القيمة المتساوية لكل طفل، وكل امرأة، وكل مدني في عالم حيث يتزايد الاستقطاب»، متسائلاً أنه «إذا لم نفعل ذلك، فما الفائدة منا؟». كما تساءل ما إذا كانت «الدول القوية صادقة عندما تقول إن هناك مجموعة من القوانين أم إن هذا النظام القائم على القواعد مجرد هراء؟».

شرق غرب

«تحرير الشام» تتهم حراك إدلب بالفوضى والتحريض

اتهمت «حكومة الإنقاذ» في الشمال السوري، التابعة لـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، أمس الثلاثاء، الحراك الشعبي في إدلب ضد «الهيئة» بـ«التحريض والفوضى»، بعد مقتل عنصر لدى «إدارة الأمن العام» (ذراع أمنية للهيئة)، مساء الاثنين، جراء استهدافه بسكين في جسر الشغور. وقال وزير الداخلية في هذه الحكومة، محمد عبد الرحمن، إن «هذا العمل الجبان نتيجة طبيعية للتحريض ونشر الفوضى وزرع الفتن في المناطق المحررة».

(العربي الجديد)

صحيفة: بايدن يعارض مشروعاً ضد إيران

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أمس الثلاثاء، أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة) تضغط على حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين لسحب قرار مقترح في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد تقدم البرنامج النووي الإيراني. وقالت الصحيفة إن ب

قضية

تفتح اتفاقية التعاون الأمني المشترك، التي وُقّعت بين حكومتي العراق وسورية أخيراً، الباب أمام تساؤلات حول عدم تطبيق الاتفاقيات العراقية السورية خلال السنوات الماضية

الاتفاقيات العراقية السورية

أعوام من عدم الالتزام

بغداد ـ **محمد عماد**
الدوحة ـ **عماد كركص**

يُثير تكرار إعلان الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2018 عن توقيع اتفاقيات ومُذكرات تفاهم مختلفة مع النظام السوري، بالمضامين والعناوين نفسها، تساؤلات بشأن واقعية الاتفاقيات العراقية السورية وسبب التكرار الذي يعزوه مسؤولون في بغداد إلى ما وصفوه بـ«عدم جدية» النظام السوري في تنفيذ تلك التعهدات. وفي 12 مايو/أيار الحالي، وقّعت حكومتا العراق وسورية اتفاقية تشمل التعاون الأمني المشترك، لا سيما في مكافحة المخدرات، وضبط الحدود، وتسليم المطلوبين، ومكافحة الجريمة المنظمة، وغسيل الأموال. وتفتح هذه المذكرة الباب أمام تساؤلات حول الاتفاقيات العراقية السورية العديدة الموقّعة في السنوات الأخيرة، وأسباب عدم تطبيقها، في ظل حقيقة أن البلدين، لا سيما سورية، محكومين بعدد من العوامل أبرزها التحكّم الخارجي بالقرار، إضافة لنفوذ المليشيات، وخصوصاً تلك المدعومة من إيران التي تبسط سيطرتها على طول الحدود بين البلدين. وخلال المؤتمر الصحافي الذي تلا توقيع المذكرة في الـ12 من الشهر الحالي، أشار وزير الداخلية العراقي عبد الأمير الشمري، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره في حكومة النظام محمد الرحمون، إلى أن «هناك تعاوناً استخبارياً جيداً بين العراق وسورية، ولدينا عمل مشترك في تبادل المعلومات»، مبيناً أن «العمل الاستخباري والأمني مع الأجهزة الأمنية السورية متاح بشكل كبير». لكن أبرز بندين في تلك المذكرة سيكونان محط شك بإمكان تطبيقهما، أي ضبط الحدود ومكافحة المخدرات، إذ لا تملك كلا الحكومتين سيطرة كاملة على الحدود، مع انتشار المليشيات المدعومة من إيران.

تاريخ من الاتفاقيات العراقية السورية

بلغ عدد الاتفاقيات العراقية السورية الموقّعة منذ عام 2018 ولغاية مايو الحالي 12 اتفاقية ومذكرة تفاهم، وُقّعت على مستوى وزاري، وتتعلق بالجانب الأمني والتجارة البينية والمياه وتبادل المعلومات والحدود. وفي عام 2018، أعلنت حكومة عادل عبد المهدي عن تفاهمات أمنية مع نظام بشار الأسد تتعلق بالحدود والمخدرات والمياه وتبادل المعلومات وتنسيق ملف النازحين والمهجرين، لتعود حكومة مصطفى الكاظمي إلى الأمر نفسه العام 2020، ويتكرر الإعلان عن الاتفاقات نفسها في حكومة محمد شياع السوداني. وكانت أبرز الاتفاقيات العراقية السورية في السنوات الأخيرة، ما أعقب إعادة افتتاح معبر القائم الحدودي بين البلدين، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، بعد نحو 8 سنوات من إغلاقه، بعد اتفاقية تسمح بعبور الأشخاص المسافرين والبضائع بين البلدين مجدداً من خلال المعبر البري بين الأنبار العراقية والبوكمال السورية.

وتوالت إعلانات توقيع الاتفاقيات العراقية السورية بين مسؤولي البلدين، حملت بالمجمل عناوين «ضبط الحدود»، و«التنسيق وتبادل المعلومات»، و«محاربة الإرهاب»، ومكافحة المخدرات»، ومياه نهر الفرات وتقاسم الضرر في مواسم الجفاف.

وفي 16 يوليو/تموز 2023، زار السوداني دمشق على رأس وفد حكومي وأجرى مباحثات مع رئيس النظام بشار الأسد، وأعلن السوداني في مؤتمر صحافي مشترك مع الأسد الاتفاق على عدة ملفات، أبرزها «مواجهة المخدرات»، و«حصص المياه» المتعلقة بنهر الفرات، وملفات «التبادل التجاري والنقل والصناعة واتفاق على «تنسيق» في ما يتعلق بالقضايا السياسية وجهود مكافحة الإرهاب. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أعلن العراق الاتفاق مع سورية على دخول مواطنيه الأراضي السورية من دون الحاجة إلى تأشيرة مسبقة وأنهم سيحصلون عليها في المطار.

أسباب عدم تطبيق الاتفاقيات

وقال مسؤول في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن 90 في المائة من محاضر الاتفاقات الموقّعة مع النظام السوري منذ عام 2018 تستهدف ملف الأمن وضبط الحدود والمخدرات ومياه نهر الفرات، لكن بالمجمل هذه الاتفاقيات تبقى بلا تنفيذ، ولهذا يعود العراق إلى المطالبة بتفاهمات جديدة. وكشف المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن الزيارة التي أجراها السوداني إلى دمشق، منتصف يوليو/تموز الماضي، «لم تثمر عن أي تغيير في ما يتعلق بتدفق المخدرات من سورية إلى العراق، وكذلك ملف مياه نهر الفرات». وأضاف أن «المسؤولين السوريين يتعاملون مع العراق انطلاقاً من كونهم مدعومين من إيران، وليس بصفتهم جاراً للعراق». من جهته، اعتبر مقرر لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي عامر الفايز، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تكرار الإعلان عن الاتفاقيات نفسها بين العراق وسورية بين فترة وأخرى هو حالة من التسويف. وأضاف الفايز أن «تجدد توقيع اتفاقيات في الملفات الأمنية أو الاقتصادية نفسها هو بسبب المتغيرات، كما أن هناك حالة من التسويف في تنفيذ بعض الاتفاقيات من الجانب السوري، ولهذا تُعاد عملية الاتفاق بهدف تنفيذه من دون مماطلة». لكن النائب في البرلمان العراقي كاظم الفياض اعتبر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تكرار توقيع الاتفاقيات العراقية السورية «يؤكد عدم وجود مؤسسات عراقية تتابع تنفيذ الاتفاقيات، فأي حكومة عراقية تأتي تقوم بتوقيع اتفاقيات جديدة، من دون العمل على متابعة تنفيذ الاتفاقيات السابقة، وكأن الاتفاقية تخص الحكومة وليس الدولة العراقية، وهذا خلل كبير وتجب معالجته». وأضاف الفياض: «سنعمل على توجيه سؤال برلماني إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعلى رأسها وزارة الخارجية، لمعرفة عدد الاتفاقيات الموقّعة مع الجانب السوري والمكرر منها وأسباب عدم تنفيذها والأسباب التي تدعو إلى تكرار اتفاقيات كهذه لا تنفذ، وحسب الإجابة التي ستأتينا، سنُتخذ الخطوات البرلمانية المقبلة وفق الصلاحيات التشريعية والرقابية للبرلمان العراقي». من جهته، قال الخبير في الشأن الأمني والسياسي العراقي مخلد حازم، لـ«العربي الجديد»، إن «أي تفعيل حقيقي أو واقعي للتفاهمات المتعلقة بضبط الحدود والمخدرات والمياه لم يحصل من قبل الجانب السوري». وأضاف أن «الملفات بين العراق وسورية فيها الكثير من التعقيدات، كضبط الحدود وملاحقة مافيات تجارة المخدرات وغسيل الأموال وغيرها من القضايا الأمنية والعسكرية، لكن هناك صعوبة حقيقية في تنفيذ تلك الاتفاقات، منها أن الجيش النظامي السوري لا يسيطر على مساحات واسعة من الشريط الحدودي مع العراق، فكيف تُوقَّع اتفاقيات لا يمكن أن يلتزم بها بسبب الأوضاع التي تمر بها سورية». واعتبر أن «هناك عوامل داخلية في البلدين إلى جانب تأثير خارجي يتحكم بتنفيذ الكثير من الاتفاقيات، خصوصاً أن هذه الفواعل تعتبر العراق أصبح خصبة لتجارة المخدرات وغسيل الأموال وتجارة الأعضاء البشرية».

أما الباحث أحمد قربي فرأى أن هناك ثلاثة عوامل تعيق تنفيذ الاتفاقيات بين دمشق وبغداد، موضحاً لـ«العربي الجديد»، أن أولها «ضعف أجهزة الدولة في كلا البلدين، نتيجة تسلط المليشيات، خصوصاً في ما يتعلق بالملف الأمني، فعندما تضعف الدول نتيجة الأزمات الأمنية والحرب وتتشكل فيها مليشيات، تشكّل هذه المليشيات دولة داخل الدولة، وتقوم بالبحث عن مصالحها بغض النظر عن مصلحة الشعب أو الدولة»، مضيفاً أن «الاتفاقيات بين دمشق وبغداد تتعارض مع مصالح المليشيات المنتشرة في البلدين، فتجارة الكبتاغون، والتهريب سواء تهريب البشر أم البضائع، تشكل مصادر تمويل لتلك المليشيات، ولن تسمح بتجفيفها».

أما العامل الثاني، فلخصه قربي «بأن هناك شكوكاً أساساً بإرادة الحكومتين بتنفيذ تلك الاتفاقيات، وحتى لو كان لدى الحكومتين القدرة الأمنية والتنفيذية لتنفيذ الاتفاقيات، فإنه ليس لديهما الإرادة السياسية لفعل ذلك، لأن التنفيذ أيضاً يتعارض مع مصالح الحكومتين». وأضاف قربي عاملاً ثالثاً يتعلق بأن «هناك ملفات تتضمنها الاتفاقيات أكبر من إمكانيات الدولتين، وهي مرتبطة بقضايا إقليمية ودولية خارجة عن إرادتهما، كملف المياه مثلا، فتركيا المتحكم الرئيس بملف المياه لدى البلدين، لا سيما أنها دولة المنبع لنهري دجلة والفرات». ولفت القربي إلى أن موضوع تنفيذ الاتفاقيات «يبقى أمراً نسبياً، بمعنى أنه قد تنفذ اتفاقية أو مذكرة بشكل جزئي، أو لا تنفذ، وأحياناً يتم توقيف الاتفاقيات لخلافات بين الطرفين، وغالباً ما تُستخدم الملفات داخل تلك الاتفاقيات، لا سيما بالنسبة لتلك التي بين دمشق وبغداد، كأوراق ضغط، داخلية أو على الصعيد الإقليمي».

أبرز الملفات العالقة

يمثل ملف الحدود العراقية السورية، البالغة نحو 620 كيلومتراً، وتمتد من محافظة الأنبار غربي العراق التي تقابلها بلدة البوكمال من الجهة السورية، وصولاً إلى محافظة نينوى التي تقابلها من الجانب السوري محافظة الحسكة، أحد أبرز التحديات الأمنية للعراق خصوصاً. ويقدّر عدد القوات العراقية التي تنتشر على طول الحدود بأكثر من 50 ألف جندي، موزعين بين قوات حرس الحدود والجيش والشرطة الاتحادية، إضافة إلى فصائل «الحشد الشعبي». على الجهة المقابلة، وتحديداً على الضفة الغربية من نهر الفرات بامتداد نحو 230 كيلومتراً، من البوكمال وحتى منطقة التنف عند مثلث الحدود العراقية - السورية الأردنية، يسيطر النظام عبر قوات من حرس الحدود ومليشيات تتبع جهاز الأمن العسكري، إلى جانب مليشيات الموالية لإيران، التي تملك الكثير من الهيمنة على قوات النظام وحتى قوات الأمن. أما عند الجهة الشرقية من نهر الفرات، أي من مدينة البوكمال صعوداً حتى أقصى شمال شرق محافظة الحسكة، فتسيطر قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، إلى جانب مجموعات من قوات «الصناديد» وهي مليشيا عشائرية عربية متحالفة مع «قسد»، وهذا الجزء من الحدود يبلغ طوله نحو 385 كيلومتراً.

تهريب المخدرات

يُتهم النظام السوري بالتورط في إنتاج وتهريب الكبتاغون، لا سيما «الفرقة الرابعة» التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام، مع مليشيات مدعومة من الحرس الثوري الإيراني، إلى جانب غيره من العقارات المخدرة، في مصانع منتشرة داخل مناطق السيطرة للنظام والمليشيات في سورية، إضافة إلى ترويج المخدرات وتهريبها إلى دول العالم انطلاقاً من دول الجوار، لا سيما الأردن في المقام الأول، ثم العراق. وتلك التجارة لا يملك النظام إرادة توقيفها، لعدة أسباب منها المردود المادي الذي توفره له، فضلاً عن مشاركة المليشيات المنتشرة على جانبي الحدود فيها. كما أن المخدرات باتت ورقة ضغط بيد الأسد على دول المنطقة التي تحاول إبعاد هذا الشر من خلال غض الطرف عن الأسد، أو التطبيع معه بغية إقناعه بوقف هذه التجارة، ومنع وصولها إليها.

مياه دجلة والفرات

في يوليو/تموز 2021، وقّع الجانبان محضراً مشتركاً لتنظيم ملف المياه بين البلدين، إذ تعد حصة مياه البلدين من نهر الفرات مشكلة تتجدد دائماً مع دولة المنبع تركيا. وبرزت في الأعوام الأخيرة مشكلة الخفض المتواصل الذي تقوم به تركيا، دولة المنبع، للمياه المتدفقة من أراضيها من نهري الفرات ودجلة، إلى درجة دفعت لإطلاق تحذيرات من كارثة بيئية واقتصادية تهدد المناطق الشمالية في سورية، مع تراجع منسوب الفرات إلى مستويات قياسية، إذ يتهم العراق وسورية بلد المنبع بالتقليل المقصود من حصة المياه لكلا البلدين. وبالعودة للاتفاقية السورية التركية الموقّعة عام 1987 حول نهر الفرات، الذي تعد مشكلة توزيع مياهه معقّدة أكثر من تلك التي تخص نهر دجلة، فقد كانت اتفاقية مؤقتة بين البلدين، هي خلال فترة ملء حوض سد أتاتورك التي تمتد إلى 5 سنوات. ونصّت الاتفاقية على تعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد عن 500 متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية السورية بشكل مؤقت إلى حين الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه نهر الفرات بين البلدان الثلاثة. كما وقّع الجانب السوري اتفاقية مع العراق في 17 إبريل/نيسان 1989، تقضي بأن تكون حصة العراق من نهر الفرات 58 في المائة مما يصل إلى سورية، وسورية 42 في المائة من مياه النهر، وفقاً لطول النهر في كل بلد. وبذلك تكون حصة سورية من مياه نهر الفرات 6,627 مليارات متر مكعب، وحصة العراق 9,106 مليارات متر مكعب، وحصة تركيا 15,700 مليار متر مكعب في السنة. في مارس/آذار الماضي، أشار رئيس حكومة النظام حسين عرنوس إلى أن ما يدخل إلى سورية من مياه النهر انخفض إلى حوالي النصف، بواقع 300 متر مكعب في الثانية الواحدة، هبوطاً من 500 متر مكعب بالثانية. لكن عرنوس طمأن الجانب العراقي، في لقاء مع وزير الموارد المائية العراقي عون ذياب عبد الله، بأنه وعلى الرغم من قلة المياه المرسلة من دولة المنبع، فإن سورية لن تألو جهداً تقدمه للعراق في ظل نقص الكميات المرسلة من المياه في ظل الشح المائي وقلة هطول الأمطار. لكن ذلك يبقى ضمن التصريحات والوعود، في ظل تحكم تركيا بشكل كامل في تحديد حصص المياه، علماً أن الجانب السوري بات يعاني بشكل كبير من مشكلة قلة المياه، التي تهدد الحياة والبيئة على طول جانبي النهر.

قوات من النظام عند المعبر الحدودي بين البلدين (فرانس برس)

يُتهم النظام السوري بالتورط في إنتاج وتهريب الكبتاغون

يمثل ملف الحدود العراقية أبرز التحديات

منذ عام 2018 تم توقيع 12 اتفاقية ومذكرة تفاهم

موقف تركيا

ترفض تركيا الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام الأنهار الدولية، بزعم أنها لا تلحظ مبدأ سيادة الدول، وتركز على التعاون الفني لضمان الاستغلال الأمثل للمياه. كما لا تعتبر نهري دجلة والفرات دوليين، بل مياهما عابرة للحدود لكونهما ينبعان ويتغذيان داخل الأراضي التركية بنسبة 90 في المائة بالنسبة لنهر الفرات، و44 في المائة بالنسبة لنهر دجلة.

تأمين الحدود

أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية، العميد مقداد ميري (الصورة)، في تصريحات صحافية أمس، أنه سيتم إنشاء جدار إسمنتي بطول 170 كيلومتراً مع سورية لتأمين الحدود معها والتي يبلغ طولها 618 كيلومتراً، بسبب تعدد الجهات التي تتصل بالجانب الحدودي السوري. كما أشار إلى أنه سيتم قريباً إجراء لقاء يجمع بين قيادة قوات الحدود العراقية ونظيرتها السعودية لعقد اتفاقيات خاصة بتأمين الشريط الحدودي مع الجانب السعودي.

تقرير

الإصلاحيون سيشاركون في الانتخابات الرئاسية الإيرانية

يجري الإصلاحيون في إيران مشاورات واتصالات بهدف المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، فيما بازار التوقعات بدأ يشهد سخونة بشأن أسماء المرشحين المحتملين للرئاسة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

يكشف القيادي الإصلاحي الإيراني البارز محمد علي أبطحي، نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن قرار للإصلاحيين بالترشح للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في 28 يونيو/ حزيران المقبل، خلافاً للسلوك الانتخابي لهذا التيار في الانتخابات منذ أكثر من عقد في أعقاب احتجاجات العام 2009 على خلفية نتائج الانتخابات وإقصاء قياداتهم البارزة من الترشح، وهو ما أدى إلى عزوف الإصلاحيين عن الترشح والمشاركة، وشمل ذلك الانتخابات الرئاسية في 2021 التي فاز فيها الرئيس إبراهيم رئيسي، والذي قضى في 19 مايو/ أيار الحالي بتحطم مروحيته في شمال غربي البلاد.

ولم يتضح المشهد الانتخابي الإيراني بعد، بانتظار بدء موعد تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية الجديدة، غداً الخميس، فيما بازار التوقعات والتكهنات بدأ يشهد سخونة بشأن أسماء المرشحين المحتملين، ومن ثم موقف مجلس صيانة الدستور المخول دستورياً بالإشراف على العملية الانتخابية، والذي لطالما أثار سلوكه الانتخابي جدلاً واسعاً في إيران، قبل كل استحقاق انتخابي وأثناءه وبعده. ويضغط الوقت على القوى السياسية الإيرانية، الإصلاحية والمحافظة، والتيارات المنضوية تحت هذين العنوانين، إذ إن الاستحقاق الرئاسي المرتقب جاء في غير موعده المحدد دستورياً، وفرض نفسه على الساحة الإيرانية إثر رحيل رئيسي المفاجئ؛ كما أن الفترة التي تفصل البلاد عن يوم الانتخابات ليست طويلة كالانتخابات السابقة التي كانت القوى السياسية تستعد لها قبل حلول موعدها بعام تقريباً وسط استعراضات انتخابية لجس نبض السلطات والشارع لتقديم مرشحين يحظون برضا الطرفين في آن واحد.

ويقول أبطحي إنّ رحيل رئيسي على نحو مفاجئ دفع البلاد نحو انتخابات مبكرة، ما جعل التيارات الإصلاحية تواجه وقتاً ضيقاً جداً لترتيب أوراقها الانتخابية. لكن ذلك لم يمنع الإصلاحيين، وفق أبطحي، من مباشرة اتصالاتهم ومشاوراتهم، لافتاً إلى أنّ التيار المحافظ أمام واقع مختلف، إذ إن جميع مرشحيه المحتملين واثقون من تجاوز حاجز مجلس صيانة الدستور ونيل ثقته. ويرى أبطحي، أنّ «الأمر يبدو مختلفاً في معسكر الإصلاحيين»، في ظل عدم السماح لهم بالترشح للانتخابات في الدورات السابقة، وهو ما شكّل إحباطاً للشارع من الإصلاحات والانتخابات معاً. ويضيف، لـ«العربي الجديد»، أنهم قرّروا هذه المرة، عكس الدورات السابقة، المشاركة في الانتخابات المرتقبة بنشاط، «أما ماذا سيكون موقف النظام من هذه المشاركة فأمر آخر». ويوضح أبطحي، وهو من مؤسسي جمعية «العلماء المناضلون» الإصلاحية التي يترأسها خاتمي، أنّ الإصلاحيين أولاً قرّروا مبدئياً الترشّح للانتخابات المقبلة، وثانياً عدم دعم المرشحين غير الإصلاحيين في ظل التجربة التي مرّوا بها بدعم الرئيس السابق حسن روحاني، الذي قال إنه «أضرّ بتيار الإصلاحات كثيراً». وتأتي هذه الإشارة فيما تسود توقعات في إيران بترشح المحافظ المعتدل علي لاريجاني، الرئيس السابق للبرلمان، مع الحديث عن إمكانية حصوله على دعم التيارين الإصلاحي والمعتدل (أبناء مدرسة الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني)، وعما إذا كان التيار الإصلاحي سيتقدم بترشيح شخص واحد أو عدد من المرشحين، يقول أبطحي إن «هناك شخصيات مستعدة للترشح، والمشاورات مستمرة بشأن تحديد هوية المرشح أو المرشحين»، مرجحاً أن يتقدم الإصلاحيون بعدد من المرشحين، عازياً السبب إلى تجارب سابقة في رفض مجلس صيانة الدستور أهلية الشخصيات البارزة في التيار، مع القول إنه «ربما من خلال تقديم عدة مرشحين بإمكاننا تجاوز تصفيات مجلس صيانة الدستور». ويلفت أبطحي إلى ضغط عامل الوقت في هذه الانتخابات، ما يدفع الإصلاحيين إلى ممارسة النشاط الانتخابي وتقديم مرشحين قبل الانتظار لإعلان مجلس صيانة الدستور القائمة النهائية لتبنيهم ودعمهم، قائلاً إن المجلس سينشر القائمة قبل أسبوعين من الانتخابات. وبالتالي، لا يمكن للأصوليين ولا للإصلاحيين التريث حتى نشرها، فيما ربما تتميز عن سابقاتها لسببين، الأول أنّ الانتخابات السابقة وكذلك حضور وجوه أكثر تطرفاً في البرلمان في ظل عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات «ربما تشكّل إنذاراً للمجتمع بأتجاه المشاركة» في الانتخابات المقبلة والإقبال على الإصلاحيين، والثاني أنّ تسجيل نسبة مشاركة متدنية في الانتخابات السابقة «لم يكن أمراً نافعاً للسلطات، وعليه ربما تريد هذه المرة تغيير المعادلة» بغية إجراء انتخابات تحقق مشاركة أفضل من الشارع. من جهة ثانية، جدّد المشرعون في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران، أمس الثلاثاء، رئاسة القيادي المحافظ محمد باقر قاليباف للبرلمان بدورته الجديدة الثانية عشرة. ويُختار رئيس البرلمان في إيران لعام واحد فقط، وتتكرر عملية الانتخاب بعد انتهاء المدة. وبعد تسليم رئاسة البرلمان لقاليباف، يكون قد اختير لهذا المنصب لخمسة أعوام متتالية اعتباراً من 2020. ووفقاً للتلفزيون الإيراني، حصل قاليباف على 198 صوتاً من مجموع 287 مشاركاً في عملية التصويت، من أصل 290 عدد نواب البرلمان. ونافس قاليباف، المقرب من قائد فيلق القدس السابق الجنرال قاسم سليماني، على منصب رئاسة البرلمان النائبان المحافظان مجتبى ذوالنور الذي حصل على 60 صوتاً، ومنوشهر متكي، والذي حصل على خمسة أصوات فقط.

قادرة على إدارة البلاد لكنها تفتقر إلى قاعدة جماهيرية، والعكس أيضاً صحيح، فربما تكون لدى آخرين هذه القاعدة، لكن من الصعب تخطيهم حاجز مجلس صيانة الدستور بسبب دعايات سلبية مورست بحقهم». وتبرز حالياً أسماء عدد من القيادات الإصلاحية في بازار التكهنات الانتخابية بشأن ترشحها، منها محمد رضا عارف، الذي شغل منصب النائب الأول لخاتمي، والمشرّع الإصلاحي في البرلمان مسعود بزشكيان، ورجل الدين الإصلاحي مجيد أنصاري. ويعتقد أبطحي أن الانتخابات ربما تتميز عن سابقاتها لسببين، الأول أنّ الانتخابات السابقة وكذلك حضور وجوه أكثر تطرفاً في البرلمان في ظل عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات «ربما تشكّل إنذاراً للمجتمع بأتجاه المشاركة» في الانتخابات المقبلة والإقبال على الإصلاحيين، والثاني أنّ تسجيل نسبة مشاركة متدنية في الانتخابات السابقة «لم يكن أمراً نافعاً للسلطات، وعليه ربما تريد هذه المرة تغيير المعادلة» بغية إجراء انتخابات تحقق مشاركة أفضل من الشارع. من جهة ثانية، جدّد المشرعون في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في إيران، أمس الثلاثاء، رئاسة القيادي المحافظ محمد باقر قاليباف للبرلمان بدورته الجديدة الثانية عشرة. ويُختار رئيس البرلمان في إيران لعام واحد فقط، وتتكرر عملية الانتخاب بعد انتهاء المدة. وبعد تسليم رئاسة البرلمان لقاليباف، يكون قد اختير لهذا المنصب لخمسة أعوام متتالية اعتباراً من 2020. ووفقاً للتلفزيون الإيراني، حصل قاليباف على 198 صوتاً من مجموع 287 مشاركاً في عملية التصويت، من أصل 290 عدد نواب البرلمان. ونافس قاليباف، المقرب من قائد فيلق القدس السابق الجنرال قاسم سليماني، على منصب رئاسة البرلمان النائبان المحافظان مجتبى ذوالنور الذي حصل على 60 صوتاً، ومنوشهر متكي، والذي حصل على خمسة أصوات فقط.

ابطحي: المشاورات مستمرة لتحديد هوية المرشح أو المرشحين

الأخب قاليباف أمس رئيسا للبرلمان مجددا (عطا كينارى/فرانس برس)

رصد

من يدير حساب الوزير الافتراضي لمقتدى الصدر؟

استعاض زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عن وسائل الإعلام التقليدية بحساب صالح محمد العراقي، الذي يُعرَف بأنه «وزير» الصدر

بغداد ـ **محمد الباسم**

منذ إعلان رجل الدين العراقي مقتدى الصدر تغيير تسمية تياره من التيار الصدري إلى التيار الوطني الشيعي، في إبريل/ نيسان الماضي، تتجه الأنظار السياسية وحتى الشعبية نحو حساب مصلح محمد العراقي أو صالح محمد العراقي الذي اعتاد العراقيون على معرفة توجهات ومواقف الصدر من خلاله بوصفه «الوزير» الافتراضي له، والأكثر التصاقاً به كما وصفه الصدر بنفسه. كذلك أعلن الصدر عن اسم تياره ورايته الجديدة عبر حساب «مصلح العراقي» على منصة فيسبوك، لذلك يُقفَل مراقبون وسياسيون جرس تنبيه التغريدات لهذا الحساب. لكن من هو «مصلح العراقي» ومن يديره حالياً؟

وحين سُئل مقتدى الصدر عبر برنامج متلفز، عُرض قبل سنوات عدة، عن هوية صاحب الحساب، وكان وقتها اسمه صالح محمد العراقي، ثم تغير عام 2021 إلى مصلح محمد العراقي على منصة فيسبوك، من دون أن تتبدل التسمية على منصة إكس (تويتر سابقاً)، إذ لا تزال بياناته تذيّل بتوقيع صالح محمد العراقي، قال الصدر إن «صالح العراقي هي صفحتي على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن لضيق الوقت، أعطيتها لأحد المقربين يديرها». وأضاف أنه «شخص شعبوثي». وبالرغم من أن العراقيين لا يستخدمون هذه المفردة، بل إن غالبيتهم لا يعرفون معناها، لكنها فُسرت على أنها تعني «الذكي والحادّ في التعامل». كما أن القيادي في التيار الصدري، صباح الساعدي، كان قد أشار، في تعليق متلفز في أغسطس/ آب عام 2022، إلى أن «قلم صالح محمد العراقي حاد، وأن الهجوم على زعماء الإطار التنسيقي يستحقونه، ونحن ننظر إليه كوزير القائد (الصدر) ونفتخر به، وإنه يقوم بجهود استثنائية لمصلحة العراق، وهو شخص غير سياسي». وتأسست الصفحة عام 2015، وكانت فاعلة بين أوساط الصدريين، وتعتبر الجهة الإعلامية الأبرز في نشر البيانات والمواقف الخاصة بالتيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر. وكان لها دور كبير في الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وخرجت منها أكثر البيانات جدلية ما بين دعم المتظاهرين المدنيين من جهة، ومعاقبتهم من جهة ثانية، فضلاً عن أوامر الزحف أو الانسحاب من ساحات وميادين التظاهر. ويتابعها حالياً نحو نصف مليون شخص على «فيسبوك»، أما في «إكس» فتحمل اسم «وزير القائد صالح محمد العراقي» ويتابعها أكثر من مليون شخص. وتواصل «العربي الجديد» مع ثلاثة مصادر قيادية في التيار الصدري، قالوا إن «الشخص الذي يدير الحساب هو أحد المقربين من مقتدى الصدر والذين يستقرّون معه في منزله بالحنانة (في النجف)، ولا نعرف من هو بالضبط. ولا يخرج حساب مصلح وصالح عن دائرة الثقاة الذين يضعهم الصدر بمنزلة قديرة، ومنهم أولاد إخوته، وتحديداً علي مؤمل الصدر، أو قد يكون النائب السابق حسن العذاري». وبيّن أحدهم أن «الصدر لا يملك أي وسيلة إعلامية تتحدث باسمه، وهو يعتقد أن حساب مصلح العراقي وسيلة إعلامية رديفة لمكتب التيار الصدري، وقد نجح في ذلك». وقال مصدر آخر إن «صالح وصلح هما الحسابان الأكثر شهرة وجدلية في العراق، لا سيما أن إدارة هذه الحسابات تتعامل وفق مبدأ التشويق، وكأنها مؤسسة إعلامية رصينة، بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي تشهدها جرّاء الأخطاء التحريرية والإملائية وغيرها». وأوضح أن «الصدر مرتاح لهذه الطريقة في التعامل مع الجمهور، لا سيما حين يريد أن يقول ما لا يريد أن يُنشر في صفحاته الرسمية التي تحمل اسمه، وبالتالي فهو يتعامل باتجاهين، مرة مع الجمهور الصدري عبر صالح ومصلح، وأخرى بخطاب ديني وسياسي للعراق كافة، عبر صفحاته الرسمية». وعلى عكس أغلبية الأحزاب السياسية، لا يملك التيار الصدري وسائل إعلام تقليدية، كما أنه لا يملك فرقاً آلية للدفاع والترويج عن مقتدى الصدر وأفكاره وقراراته، لكن أنصار الصدر يُعرفون بحضورهم الطوعي الواسع على مواقع التواصل الاجتماعي. ويكاد مقتدى الصدر يكون السياسي العراقي الأبرز من دون أن ينفق على حملات إعلامية، وهو يعتمد على أنصاره وجمهوره، بتوجيه من قادتهم أو من دون توجيه، على التأسيس لحملات دفاعية. ويمتلك التيار الصدري وحدات رصد إعلامية، ترصد المخالفين من الصدريين والمتجاوزين على الصدر، وغالباً ما يعاقب المتجاوزون عبر طرق غير مألوفة، مثل حلق الشعر أو الضرب بالعصي، وهو ما يُنتقد التيار الصدري عليه من الأوساط المدنية. ويرجع الصدريون إلى صفحات «صالح العراقي ومصلح العراقي»، بعد التأكيدات الكثيرة عن كون ما ينشر فيها لا يخرج عن رأيه، كما أكد ذلك المتحدث باسم التيار الصدري صلاح العبيدي، في تعليق سابق، بالقول إن «ما ينشر في الصفحة، لا يخرج عن إطار مقتدى الصدر، وإن النشر يكون بإدارته ومعرفته التفصيلية». كذلك تنقل هاتان الصفحتان على لسان الصدر بعض التفسيرات للأحداث الاجتماعية والسياسية والدينية، وعادة ما تُختتم بـ«عنه»، أي عن مقتدى الصدر شخصياً.

وقال الناشط السياسي نزار حسن الربيعي، وهو قريب من التيار الصدري، إن «الصدر يخاطب الصدريين عبر صالح ومصلح، لكنه يخاطب العراقيين عبر صفحاته، وبالتالي فهو إلى جانب تقوية إعلامه عبر الصفحات الرديفة، يعمل على أن يكون قائداً وطنياً، وهو لا يريد أن يستخدم مناصبه الرسمية التي تحمل اسمه للنطق بالخطابات الحزبية». وأوضح الربيعي، لـ«العربي الجديد»، أن «عودة مقتدى الصدر إلى العمل السياسي، وهو الفعل المرتقب، قد تؤدي إلى ولادة كيان إعلامي جديد على مواقع التواصل الاجتماعي يحمل اسم التيار الوطني الشيعي، ليكون ناطقاً سياسياً موجهاً للصدريين في البلاد، وبالتالي يكون لدينا ثلاثة أجنحة إعلامية لا تكلف الصدر أي تمويل ضخم، على عكس بقية الأحزاب التي تتبع الإعلام التقليدي وعادة ما يرتد عليها بالهجمات والفشل».

لكن الصحافي العراقي حازم السلامي بيّن أن «الصدر يفهم جيداً بالخطاب الإعلامي، وهو شخصية مؤثرة وتكاد تكون الأكثر جدلية، ويعرف كيف يتعامل مع الرأي العام، وليس الرأي والتوجه الصدري فقط». واعتبر أن الاعتماد على «الإعلام الحديث له سلبيات ومنها الأخطاء في المحتوى، لا سيما أن الاعتماد على غير المتخصصين قد يؤدي إلى مشكلات في إدارة المحتوى، بالإضافة إلى احتمالات الاختراق». وأشار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «أي اختراق لصفحة مصلح أو صالح، وهو أمر وارد في ظل الثغرات على مواقع التواصل الاجتماعي، قد يؤدي إلى كارثة اجتماعية وربما أمنية في البلاد».

الصدر خلال مؤتمر صحافي بالنجف، مايو الحالي (علاء المرجاني/رويترز)

حازم السلامي: اختراق صفحة مصلح أو صالح قد يؤدي إلى كارثة

قفز باغرات غالستانيان، رئيس أساقفة أبرشية تافوش في شمال شرق أرمينيا، إلى الواجهة السياسية مع قيادته الاحتجاجات ضد رئيس الحكومة نيكول باشينيان. وتلقى التظاهرات ضد باشينيان زخماً مع دعم الكنيسة لها، بالإضافة إلى المعارضة

الأسقف المتمرد ينافس باشينيان على رئاسة الوزراء

باغرات غالستانيان يقود احتجاجات أرمينيا

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

بعد أكثر من شهر على إطلاقه حملة في أرمينيا ضد خطة حكومة نيكول باشينيان التنازل عن أربع قرى حدودية لأذربيجان، قفز باغرات غالستانيان، رئيس أساقفة أبرشية تافوش في شمال شرق أرمينيا، حيث تقع هذه القرى، إلى الواجهة بتصدره قيادة التظاهرات ضد باشينيان.

وفي مؤشر إلى انتقال التظاهرات ضد باشينيان إلى مستوى جديد، خرج مئات المحتجين إلى الشوارع في أنحاء البلاد، أمس الأول الاثنين، محاولين إغلاق الطرقات، في إطار ما وصفها غالستانيان بـ«حملة عصيان مدني على مستوى البلاد». وبعد يوم من إعلان المعارضة في أرمينيا ترشيحه لمنصب رئيس الحكومة، بعد مشاورات مع ممثلي الأحزاب السياسية والهيئات الحكومية والدوائر العلمية والثقافية، فضلاً عن رجال الأعمال والمحامين، أعلنت الكنيسة الرسولية الأرمينية في بيان، أمس الاثنين، تنحية غالستانيان من «الخدمة الدينية والإدارية» بناء على طلبه، من دون أن تتخلى عن دعمه. وكان رجل الدين قد أعلن، الأسبوع الماضي، أنه ينوي التخلي عن منصبه الديني لمنافسة باشينيان على منصب رئاسة الحكومة، تنفيذاً لـ«متطلب تقني».

وكانت حركة «تافوش من أجل الوطن الأم»، التي يقودها غالستانيان، قد بدأت حملة التظاهرات ضد باشينيان في 21 إبريل/ نيسان الماضي بإغلاق الطريق السريع بين أرمينيا وجورجيا بالقرب من قرية كيرانت، وهي إحدى القرى التي كانت ستتأثر بعملية التسليم إلى أذربيجان. وبدأ غالستانيان حملة التظاهرات ضد باشينيان عبر قيادته في التاسع من مايو/ أيار الحالي، المتظاهرين نحو العاصمة يريفان. وانضم الآلاف إلى غالستانيان صاحب الشخصية الكاريزمية والمثيرة للجدل في مسيرته التي استمرت ستة أيام تضامناً مع سكان تافوش. وبينما كان يقود المتظاهرين في مسيرة إلى يريفان، شوهد غالستانيان، المصاب بمرض الدوالي، وهو يتوقف في الكثير من الأحيان على جانب الطريق لتضميد الجروح في ساقيه النازفتين.

وتبنى غالستانيان التكتيكات الاحتجاجية التي اعتمدها باشينيان في العام 2018، والتي أدت لوصوله إلى رئاسة الحكومة، وهي تشمل مزيجاً من المسيرات الحاشدة ومجموعات صغيرة من المتظاهرين الذين يقومون بإغلاق الشوارع في جميع أنحاء العاصمة. وندد غالستانيان أمام المحتجين في يريفان، الأحد الماضي، بباشينيان ووصفه بأنه «كاذب» مسؤول عن الهزائم الأرمينية والتنازلات الإقليمية لأذربيجان. وقال: «نحن بحاجة إلى حكومة جديدة، حكومة الشعب، حكومة مصالحة». وأضاف:

باغرات غالستانيان في يريفان أمس الأول (كارين ميناسيان/فرانس برس)

> يحظى غالستانيان بدعم الكنيسة التي تختلف مع باشينيان

«إننا نعيش في زمن الفرح المسروق والعار عندما تكون كل حدود وطننا في خطر». ورغم التصريحات النارية بحق باشينيان، فإن غالستانيان لا يعارض عملية السلام وترسيم الحدود النهائية مع أذربيجان. وتشي استقالة غالستانيان من منصبه كرئيس أساقفة أبرشية تافوش وتصريحات سابقة له بأنه يمكن أن يتخلى عن جنسيته الكندية وجود نوايا لديه بتولي منصب رئاسة الحكومة، لأنه وفقاً للدستور الأرميني فإنه لا يجب أن يحمل المرشح لرئاسة الحكومة جنسية أجنبية. وفي ظل النقمة الكبيرة على السياسيين من جميع الأطياف، يملك غالستانيان، الذي يقود التظاهرات ضد باشينيان والذي يتمتع باحترام جماهيري ودعم من الكنيسة نتيجة عمله في الشتات من روسيا إلى كندا، بحظوظ كبيرة في أن يطيح بباشينيان ويتولى منصب رئيس الحكومة. ويبقى السؤال حول الأدوات التي يملكها لتغيير الواقع، وكيف سينعكس نجاحه، إذا أفلح في الإطاحة بباشينيان وكسب تأييد البرلمان لترؤس الحكومة، على التسوية السياسية مع أذربيجان، وعلاقات بلاده مع الجوار، خصوصاً مع إيران، مسقط رأس والديه، وروسيا الجارة الكبرى التي ربما ترحب هذه المرة بنجاح التظاهرات ضد باشينيان في الإطاحة بنظام عمل في السنوات الأخيرة على الابتعاد عن روسيا واقترب من أوروبا وأميركا.

ويحظى غالستانيان بدعم قيادة الكنيسة الأرمنية التي كانت على خلاف دائم مع باشينيان منذ صعوده للسلطة في إبريل/ نيسان 2018 لأنه روج للعلمانية في مدارس البلاد، وهو ما تزايد مع هزيمة أرمينيا أمام أذربيجان في 2020 و2023، وتقديمه تنازلات حدودية «صعبة». وفي الأسبوع الماضي، وصف المجلس الروحي الأعلى للكنيسة، الذي يتمتع بنفوذ كبير في «الدولة الأبوية»، التظاهرات ضد باشينيان بأنها «انتفاضة الأرمن الصالحة». وربما وصل الخلاف إلى ذروته مع الكنيسة بعد تشديد باشينيان، في رسالة إلى الشعب في 24 مايو الحالي، على أنه حان الوقت للانتقال من مفهوم «أرمينيا التاريخية» إلى «أرمينيا الحقيقية». وقال باشينيان، وقتها: «مررت شخصياً بهذا المسار المؤلم من سيكولوجية أرمينيا التاريخية إلى سيكولوجية أرمينيا الحقيقية، ونحن الآن نسير في الطريق نفسه معاً. نحن نسير على هذا الطريق، وفي نهاية هذا الطريق توجد أرض ميعادنا، جمهورية أرمينيا».

وكان غالستانيان قد ولد في 20 مايو 1971 في لينيناكان (جيومري الآن)، في شمال غرب أرمينيا. وكان والداه، وهما من أرمن إيران، قد هاجرا في العام 1971 إلى لينيناكان، قبل أن ينتقلا في 1977 إلى يريفان. وتخرج غالستانيان في 1995 من المدرسة الإكليريكية بمرتبة الشرف الأولى، وناقش رسالة أهداها للمطران خسروف أندفيزاتسي، وهو عالم لاهوت أرميني، وكاتب، وزعيم الكنيسة الأرمنية في القرن العاشر. وشغل غالستانيان بين العامين 1995 و1998 منصب حامل صولجان كاثوليكوس عموم الأرمن غاريغين الأول. ومن 1998 إلى 2000 درس في جامعة ليدز وكلية القيامة في مويرفيلد، بينما كان راعياً لكنيسة الثالوث الأقدس الأرمنية في مانشستر، في المملكة المتحدة. وأصبح في العام 2002 مديراً لمكتب الصحافة والإعلام والعلاقات العامة في الكاثوليكوسية في أرمينيا ورئيساً لمجلس إدارة قناة شوقكات التلفزيونية. وفي 2003 انتخب رئيساً لأبرشية الأرمن في كندا، التي حصل على جنسيتها، ورقي على يد غاريغين الأول إلى رتبة أسقف. وبعد عودته إلى أرمينيا عُين بين 2013 و2015 مديراً لمكتب القضايا المفاهيمية الكنسية في الكاثوليكوسية. وعينه في 2015 كاثوليكوس عموم الأرمن غاريغين الثاني رئيساً لأبرشية تافوش. وبعدها بعامين عين عضواً في المجلس الروحي الأعلى للكنيسة الأرمنية الرسولية. وفي 2023، رقاه غاريغين الثاني إلى رتبة رئيس أساقفة أبرشية تافوش.

أهمية استراتيجية

تحمل القرى الاربع في شمال شرق ارمينيا، التي سلمتها حكومة نيكول باشينيان إلى أذربيجان رسمياً السبت الماضي، أهمية استراتيجية بالنسبة لارمينيا، إذ إنها تشرف على طريق سريع حيوي يوصل إلى جورجيا. واشار سكان البلدات والقرى القريبة منها، بحسب وكالة فرانس برس، إلى أن الخطوة تقطعهم عن باقي البلاد، وذلك بعد أن دافع باشينيان، الجمعة الماضي، عن التنازل عنها، واضعاً إياها في إطار ضمان وجود الجمهورية الارمينية.

متابعة

ترامب يهاجم خصومه: حثالة بشرية

> هاجم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب خصومه واصفاً إياهم بالحثالة البشرية في حين ينتظر أن تبدأ هيئة المحلفين في محكمة مانهاتن محاولاتها لإصدار حكم في قضيته

شنّ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب هجوماً، على خصومه من بينهم القضاة الذين يشرفون على القضايا المرفوعة ضده، مستغلاً مناسبة «يوم الذكرى» الذي تحيي فيه الولايات المتحدة ذكرى جنودها القتلى. وكتب ترامب على موقعه للتواصل تروث سوشال، أول من أمس: «يوم ذكرى سعيد للجميع، بما في ذلك الحثالة البشرية التي تعمل بجهد كبير لتدمير بلدنا الذي كان عظيماً في السابق». ومن بين من شملهم الهجوم، القضاة الذين يشرفون على القضايا المرفوعة ضده، سواء تلك المدنية المتعلقة بالاعتداء الجنسي والاحتيال، أو الجنائية التي تتهمه بشراء صمت نجمة إباحية ومحاولة قلب نتيجة الانتخابات الرئاسية. ووصف ترامب أحد القضاة بأنه «أحمق»، كما طاول هجومه الكاتبة الصحافية السابقة إي جين كارول، التي ربحت دعوى ضده مع تعويض بمبلغ 88 مليون دولار في قضية اعتداء جنسي. وسبق أن وصف ترامب اليساريين الأميركيين بـ«الحشرات»، والمهاجرين الذين يعبرون الحدود من المكسيك بأنهم «يسممون دماء بلادنا». وجاء هجوم ترامب في حين تقترب محاكمته في قضية تزوير سجلات تجارية لشراء صمت ممثلة الأفلام الإباحية ستورمي دانييلز بشأن علاقة جنسية بينهما تعود إلى العام 2006، من نهايتها، مع تقديم المدعين العامين والدفاع، ليل الثلاثاء الأربعاء، آخر مرافعاتهم لهيئة المحلفين في محكمة مانهاتن الجنائية في نيويورك، سعياً للحصول على أول إدانة جنائية في التاريخ لرئيس أميركي سابق. وفي حال إدانته، سيواجه ترامب عقوبة السجن لمدة تصل إلى أربع سنوات في كل تهمة من التهم المتعلقة بتزوير 34 مستنداً محاسبياً، لكن خبراء قانونيين، وفق «فرانس برس»، يقولون إنه من غير المرجح أن يحكم عليه بالسجن كونه يقع تحت تصنيف «المدان لأول مرة». والتصنيف هذا عادة ما يمنح المتهم فرصة لاستمرار مواجهة الحكم من خلال بعض التساهل في العملية القانونية. والحكم المنتظر لن يمنع ترامب من المنافسة للوصول إلى البيت الأبيض بوصفه مرشحاً جمهورياً محتملاً، لكنه قد تؤثر سلباً على نسبة التأييد له في صفوف المحافظين وكذلك الناخبين المتدينين والمناصرين للقيم العائلية.

واستغرقت المحاكمة حوالي خمسة أسابيع، وسط إفادات لأكثر من 20 شاهداً، ووصلت المرافعات أمس إلى ختامها لتشكل آخر فرصة للادعاء والدفاع لإقناع هيئة المحلّفين المكوّنة من 12 عضواً بقضيتهما. وكما كان متوقعاً اختار ترامب عدم الإدلاء بشهادته في القضية، وهي خطوة كانت ستعرضه لاستجواب غير ضروري، وبدل من ذلك كان طوال الجلسات السابقة يستمع لإفادات الشهود، من بينهم دانييلز التي روت تفاصيل لقائهما، وشاهد الادعاء الرئيسي مايكل كوهين، المساعد السابق لترامب، والذي قال إنه رتب دفع مبلغ 130 ألف دولار لدانييلز كي لا تؤثر قصتها على فرص ترامب في أن يصبح رئيساً لأميركا. في المقابل كرّس فريق الدفاع عن ترامب معظم استجواباته في محاولة تشويه سمعة كوهين، واتهامه بالكذب، مذكّرين بأنه قضى بعض الوقت في السجن بتهمة الاحتيال الضريبي.

أما ترامب الذي كان مجبراً على الحضور خلال جلسات المحاكمة، فقد أطلق أمام الصحافيين قبل وبعد كل يوم من الجلسات، اتهامات ضد القاضي خوان ميرشان، المكلف بالقضية، واصفاً إياه بأنه «فاسد» و«طاغية». كما اعتبر عدة مرات أن المحاكمة بأكملها تعد «تدخلاً في الانتخابات» المقبلة من الديمقراطيين لإبعاده عن فعاليات حملته الانتخابية.

وسيعطي ميرشان توجيهاته النهائية لهيئة المحلفين، والتي من المرجح أنها ستبدأ مشاوراتها عقب الجلسة، اليوم الأربعاء، في حين يتطلب إصدار حكم «مذنب» أو «غير مذنب»، إجماع الهيئة. ومن شأن رفض شخص واحد في هيئة المحلفين النتيجة، أن يمنع صدور قرار من الهيئة ومن ثم تصبح المحاكمة باطلة.

وبالإضافة إلى قضية نيويورك، يواجه ترامب اتهامات في واشنطن وجورجيا بتهمة التآمر لقلب نتائج انتخابات 2020. كما يواجه اتهامات في فلوريدا بإساءة التعامل مع وثائق سرية بعد مغادرته البيت الأبيض في يناير/ كانون الأول 2021.

(فرانس برس، رويترز، العربي الجديد)

■ والله الواحد مستحي يضل يحط صور مدن غربية تتظاهر من أجل #غزة ورفح والمجازر. #برلين

■ الفجور في تشويه وسحل ونثر أجساد أطفالنا شظايا، ليس خبراً مستجداً، وليس صورة عابرة صاعقة تمرّ أمام عيوننا للمرّة الأولى. نحن على مرّ العقود، كتلٌ من لحم ودم، معاجين، للفعس والمعس والتقطيع والمحو والإلغاء.

■ الارتجاف المستمر نتيجة الخوف والهلع الذي يتعرض له الأطفال المصابون بالقصف الإسرائيلي سيرافقهم في دواخلهم مدى الحياة. #GazaGenocide

■ بي بي سي ناشرة تقريراً عن محرقة رفح، بقول حرفياً: «على الرغم من المشاهد المروعة، يبدو أن القوات الإسرائيلية ما زالت تتصرف بحذر... ولم تسفر عملياتهم حتى الآن عن حمام دم». أطفال تحولوا إلى رماد، أجساد أطفال مفصولة عن راسها، مش حمام دم. «بي بي سي» عار عالمهنة، وعار عالبشرية

■ جانب من الأضرار في مستوطنات الشمال نتيجة الهجمات المستمرة من جنوب لبنان. وفق جيش الاحتلال فقد تضرر أكثر من 930 منزلاً ومبنى في مستوطنات الشمال، أكثر من ثلثها أصيب بأضرار بالغة. أكثر المستوطنات تضرراً المنارة وكريات شمونة والمطلة. استمرار الحرب بهذه الوتيرة ستؤدي إلى هجرة معظم مستوطني الشمال من هذه المنطقة بشكل دائم والتوجه إلى تل أبيب وما حولها أو إلى خارج فلسطين. في تقديري أن رفع غطاء الرقابة والسماح بنشر صور الأضرار بشكل متزايد يؤشر إلى اقتراب موعد شن الاحتلال الحرب على لبنان.

■ في همروجة لزيارة الموفد الفرنسي في لبنان أكتر بمليون مرة من فرنسا. طالما العدوان الإسرائيلي على غزة مكمل ما في وقف إطلاق نار بالجنوب والملف الرئاسي معطل من يوم يومه يعني كل حدا بيوعدكن إنه الزيارة حتحمل شي جديد بكون عم يكذب وعم يصف حكي. حتى بقصة الودايع ما حدا هامه يلاقي حل!

■ إن أهلنا في السودان قد حُرموا حتى من أبسط حقوقهم، في أن يعرف العالم معاناتهم. هجمات دموية على المدنيين وروايات مروعة عن الاستهداف العرقي في مدينة الفاشر- من الصعب حالياً إيصال المساعدات الإنسانية إلى مدينة الفاشر- انتهاكات وحشية بحق النساء في السوادن- النظام الصحي منهار تماماً